

المدخلات(*)

د. نادية مصطفى:

تتجه الأنظار فى منطقة العالم العربى ومن خارجه إلى بؤرتي النزاع الملتهب. الاحتلال الأنجلو أمريكى فى العراق والمذابح اليومية التى يرتكبها الاستيطان الصهيونى فى فلسطين وتتوارى قضايا كثيرة أمام بشاعة ما يجرى هناك. فى حين أن هذه القضايا لا تقل أهمية من حيث ما يرتبط بها من دلالات خاصة بالأمن العربى ومستقبل خريطة المنطقة ككل. بيد أن تفاقم الأوضاع فى دارفور والمأساة الإنسانية التى نتجت عن الأزمة وتطوراتها والتى كانت ضحيتها مئات الآلاف من النازحين من غرب السودان إلى تشاد، والأوضاع الحرجة التى يمر بها السودانيون فى تلك المنطقة من جنوب العالم العربى، يجب أن تشغل اهتمامنا وتستأفت أنظار العالم العربى حكومات وشعوب، من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد المتشابكة والمعقدة للنزاع فى دارفور والأوضاع الإنسانية والاجتماعية والسياسية الحالية، وآفاق حل الأزمة وكذلك مخاطر التدخل الأجنبي فى تلك المنطقة التى تعد امتداداً استراتيجياً لمصر.

كذلك تتبع أهمية تناول قضية دارفور فى الوقت الراهن من حقيقة أساسية وثابتة وهى أن الاهتمام بالأمن القومى المصرى يوجب علينا الاهتمام بالأمن جنوب مصر وليس فقط الأمن الشرقى، وعلى هذا الأساس دخل السودان دوماً دائرة اهتمام المعنيين بالأمن القومى لمصر. فمع بداية عملية المفاوضات فى قضية جنوب السودان ومع تركيز الأضواء على ما يحدث فى غرب السودان أصبح من الجلي أن الأمن القومى المصرى يستوجب النظر إلى ما يأتى من الجنوب فى هذه الآونة من لحظات تطور الأمن القومى العربى كلياً والأمن القومى المصرى فى جوهره.

ولذا فافقد حرص مركز البحوث والدراسات السياسية على إعداد هذه الحلقة وتمثل الدراسة التى أعدتها الدكتورة إجلال رأفت منطلقاً أساسياً للنقاش لأنها ترسم بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية أطراف النزاع، وتحدد وتشرح الأسباب الهيكلية الداخلية وراء مشكلة دارفور وتتناول الأبعاد الإقليمية والدولية التى تحيط بالأزمة الراهنة. ومن ثم توفر هذه

(*) د. نادية محمود مصطفى (محرر): أبعاد الصراع فى دارفور الأزمة والأفق المستقبلى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٢٠٠٤.

الدراسة قاعدة متكاملة من المعلومات، كما تقدم وجهة نظر ورؤية واضحة عن أسباب المشكلة ومسار تطورها. كما تستضيف الحلقة المهتمين بالشأن السوداني بصفة عامة وقضية دارفور بصفة خاصة، سواء من جامعة الدول العربية أو وزارة الخارجية المصرية أو برامج إغاثة اللاجئين والصليب الأحمر ومعهد الدراسات الأفريقية فضلا عن الأساتذة المتخصصين فى الشأن الأفريقي. وهدف هذه الحلقة هو شحذ الذهن واستشراق أفق التفكير والتحرك بشأن هذه القضية الملحة، التى يقع فى صميم الأمن المصرى والعربى بقدر ما تقع فى ضمير كل من يهتم بحقوق الإنسان ويرفض ما يحدث من إنتهاكات فى دارفور، كما يرفض أى محاولات للتدخل الخارجى مهما كانت مبرراتها.

ولذا فى ضوء التطورات المتلاحقة التى تشهدها هذه القضية الآن لابد من التحاور للإجابة عن تساؤلات من قبيل: ماهى الأبعاد المتشابكة والمعقدة للنزاع، ما هى الأوضاع الإنسانية والسياسية الحالية؛ لماذا علينا أن نهتم بهذه القضية؟ وكيف يجب أن نتحرك إزائها؟ وعلى أى مستوى؟ وما القدر الذى يمكن أن نساهم به؟ وماهى السيناريوهات أمام الدبلوماسية المصرية؟

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن هذه القضية ليست جديدة، إنما هى قديمة قدم النزاع فيما بين الجانبين إلا أن الاهتمام تركز حولها الآن مع الانفجار الذى شهدته الأحداث فى الآونة الأخيرة.. وهذا ما يشكل داءا خطيرا فى عالمنا العربى_الإسلامي، حيث توجد العديد من البؤر الكامنة والتى تحيط بها مجموعة من الظروف الهيكلية والاجتماعية الخطيرة التى تهدد بانفجارها إلا إنها لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام الجاد والعميق إلا عندما تنفجر أو تتداعى حيث تبدأ التساؤلات تثور بعد أن يكون الوقت قد تأخر والمجال أصبح مفتوحا أمام قوى خارجية عديدة للتدخل لتحقيق أهدافها (مثل إعادة تشكيل المنطقة العربية) بما يخدم مصالحها هى والتى لا تتماشى فى الغالب مع مصالح الدول العربية، وهو ما يعد أمراً طبيعيا فى عالم السياسة. ومن اللازم الاعتراف بأن الظروف الهيكلية التى ولدت هذه المشكلات موجودة منذ أمد بعيد ولم يتم الاهتمام بها او الالتفات إليها أو ربما يكون قد تم الاهتمام بها عبر طرق غير سليمة تزيد من تأزم القضايا ومن تداعياتها السلبية على نحو يعيق من إمكانية إدارتها بطريقة سليمة، الأمر الذى يعطى الفرصة للقوى الخارجية للتدخل فى أمورنا بل واتهامنا بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. ومع الاعتراف بأن جزءاً من هذه

الاتهامات صحيحا، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو لماذا لم يتم الاهتمام الخارجى بها سوى فى الوقت الحالى؟

و فى النهاية لا يمكن إلا القول بأن قضية دارفور وقضية جنوب السودان وغيرها من القضايا الشبيهة تدخل فى صميم الأمن القومى للعالم العربى بكل دولة، كما تمس الأمن المشترك للدول المتجاورة مثلما هو الحال للسودان ومصر، ومن ثم فهى قضية ذات أهمية محورية لمصر فى جميع الأحوال.

د. هيام البيلوى:

هناك بعض النقاط المحددة التى أود أن أقوم بإلقاء الضوء عليها الأذهان:

أولها: تعداد سكان السودان، فقد كان هذا الموضوع حاضرا فى الأذهان خلال المشاورات التى تمت بشأن مشروعات التسوية فى السودان وما سوف يتم فى فترة الست سنوات التى سيتم بعدها إجراء تقرير المصير وذلك خلال زيارة نائب رئيس الجمهورية السودانى للقاهرة، وتجدر الإشارة إلى أن كل ما نعلمه عن سكان السودان يرتبط بالشمال وليس لدينا أية فكرة عن التوزيع الجغرافى للسكان فى الجنوب مما يمنع وجود أى تصور عن طبيعة الحال فى هذه المنطقة فى الفترة التالية.. لذلك فإجراء التعداد هام جداً ولكن لا بد أن يتم ذلك تحت سيطرة الأمم المتحدة حتى لا يتهم التعداد بعدم الواقعية وبأنه لا يعطى صورة منضبطة عن سكان الجنوب كما حدث مع تعداد ١٩٧٣، فنحن نحتاج فعلاً لهذا التعداد على أن يتم فى إطار هيئات دولية غير متحيزة مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى.

أما النقطة الثانية فترتبط بطبيعة المشكلة ذاتها، فهل هى مشكلة رعاة ومزارعين، أم مشكلة إثنية بين العرب والأفارقة، أم مشكلة اقتصادية اجتماعية، أم أنها مشكلة صراع على السلطة، واعتقد أن الاحتمال الأخير هو الأرجح فكما اتضح من الورقة التى قدمتها أ. د. إجلال رافقت لا تتفق حركة التجمع العربى مع الحكومة فى الشمال بل تسعى لإزاحتها ويعتبر العرب هذه الحكومة مهجنة وبذلك تريد الحركة فى النهاية الوصول إلى الحكم فى السودان ككل والعودة للقبائل العربية القرشية التى أبعدت عن الحكم لمدة قرن من الزمان وبذلك يتضح أن المشكلة فى جوهرها هى صراع على السلطة وليست مشكلة تهيمش لبعض الفئات أو سوء توزيع للثروة.

النقطة الثالثة: مدى سيطرة الحكومة السودانية على ما يجرى فى دارفور، فهل الحكومة

قادرة فعلاً على السيطرة على حركة الـ "جنجويد" ونزع سلاحها فى الوقت الحالى؟ هل هم قادرون على وقف أعمالها العنيفة ضد قبائل دارفور أم أن هذه الحركة أصبحت تتطابق فى أفكارها مع حركة التجمع العربى فى دارفور أكثر منها مع الحكومة وبالتالي هل الحكومة قادرة على السيطرة على هذه الحركة أم أن الموضوع خارج عن سيطرتها؟

أما بالنسبة للأطراف الخارجية التى يمكنها التدخل لحل هذه المشكلة فلا أعتقد أن تشاد هى الوسيط الذى يمكن الاعتماد عليه، فىمكن أن يحدث انهيار فى الحكم فى تشاد لصالح القبائل الإفريقية أو العربية لأن رئيس الجمهورية غير قادر على السيطرة على العناصر الإفريقية فى أعضاء الحكومة أو الجيش - رغم زعمه انه على الحياد- فلا يستطيع منعهم من مساعدة القبائل الإفريقية فى دارفور. مما يقود إلى طرف آخر وهو دور مصر فقد طرحت الورقة احتمالية قيام مصر بدور فى إحداث توازن ديموجرافى فى ظل إقامة مشروعات اقتصادية استثمارية فى السودان فالتساؤل هنا حول إمكانية قيام مصر بهذا الدور وهى مطمئنة، فهل سيُسمح لها بذلك أم أنها سوف تقوم به لفترة ثم يتم الانقلاب عليها مرة أخرى خاصة وأن هذا ما يحدث دائماً، حيث لا يزال نموذج فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم عالقا فى الأذهان؟

د. نادية مصطفى:

شكراً د/هيام، فقد طرحت عدة نقاط هامة منها أصل المشكلة ووزن الأبعاد غير السياسية فى ظل القضايا المطروحة أمامنا فى الساحة العربية والإسلامية.

ويمكن بلورة مداخلتها فى سؤالين أولهما ما هو أصل المشكلة هل هى مشكلة عرقية أو مشكلة اختلاف نمط الإنتاج؟ أم هى قضية سياسية ناتجة عن حرمان طرف ما من ممارسة حقوقه السياسية؟ وهذا ما يثير تساؤل أكبر عن وزن الأبعاد الغير السياسية فى اللعبة برمتها ليس فقط المتعلقة بالسودان وإنما كل المشاكل المطروحة أمامنا فى الساحة العربية والإسلامية والتى تثير قضية التماسك الداخلى فى تلك الدول وتفتح الباب أمام تدخل الأطراف الخارجية.. هل هى فعلاً مشكلات ما بين العرب و الأفارقة هل هى مشكلات ما بين العرب والأكراد أو العرب والبربر.

أما السؤال الثانى فيتعلق بإمكان تدخل مصر واحتمالية حدوث ردة على هذا الدور الذى تلعبه مصر. من ثم فهل لا يوجد داعى لتدخلها كما يرى البعض؟ أم أن كون ما يحدث فى السودان هو امر يمس الأمن القومى المصرى وعليه فهو يحتاج لتدخل دائم وأساسى ومستمر

وذو نفس طويل مهما كانت الردات من جانب الآخرين.

أ. هانى رسلان:

فيما يختص بأصل مشكلة دارفور فأنا أعتقد أن السودان يختلف عن أى دولة عربية أخرى، وبالتالي فالعلاقة بين العرقيات هناك تخلق حالة تختلف عن مفهوم الأقليات الذي نعرفه مثل الأكراد أو البربر، وذلك لاعتبارات كثيرة تدخل فيها تفاعل دخول الإسلام للسودان ودور العنصر العربى والتطور التاريخى فى هذا الإطار، ومن ثم فالقضية بالأساس هى قضية الرعاة والمزارعين خاصة، وعليه فيمكن القول أن البعد الاجتماعى فى المسألة السودانية يتعلق بقضايا متعددة مثل "الحوالكير" و"دارفور" و"دار الرزيقات" وغيرها.

فالصراع الحقيقى يدور بين الإبالة او من يرعون الإبل فى الشمال وبين البقارة الذين يرعون البقر فى الجنوب، فمن ناحية أولى عادة ما تكون القبائل المتحركة أو الرعوية أكثر قوة عسكرية من القبائل المستقرة، من ناحية أخرى هذه القبائل لديها استعلاء ثقافى ضد العنصر الأفريقى لأنها تدعى انها عربية والعنصر العربى أعلى من الأفريقى ولكن هذه الخلافات كانت تحت السيطرة دائما فى إطار التقاليد المحلية والمؤتمرات القبلية، أما العنصر الجديد الذى دخل فى هذه المسألة بما يغير التركيب التاريخى لها فقد تمثل فى محاولة الحركة الشعبية فى جنوب السودان مد نفوذها إلى دارفور فى محاولة لإرهاب الحكومة عسكرياً ومحاصرتها فى الخرطوم خاصة وأن السودان دولة كبيرة والحكومة لا تستطيع القتال فى أكثر من مكان. وقد بدأ ذلك الوضع مع محاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان مد نفوذها فى مناطق التماس فى الجنوب والتي تعيش فيها قبائل عربية هى المسيرية والرزيقات وقد كان رد فعل الحكومة الطبيعى هو تسليح قوات الدفاع فى هذه المناطق وسميت بالمراحيل وهذه القوات كانت من أصول عربية وقامت هذه القوات بصد مناوشات الحركة الشعبية وبالفعل أفلحت هذه القوات فى منع الحركة من التمدد إلى غرب السودان، وفى مرحلة لاحقة أجريت محاولة أخرى من قبل "داود يحيى بولادن" وهو قيادى من الحركة الإسلامية للسودان، وقد اختلف مع الحركة الإسلامية لأنها لم تلبى له مطالبه وانتهى به الأمر للتعاون مع "جارج" الذى أمده بقوة من ٣ آلاف مقاتل جنوبى مروا إلى دارفور عبر الحدود من أفريقيا الوسطى أى انهم التفوا حول القبائل العربية، ولكن هذه الحركة وئدت تماماً وتمت تصفية هؤلاء المقاتلين بالكامل حيث ذبحوا عن آخرهم وأيضاً أعدم "داود يحيى بولادن" وقد أصدر قرار

إعدامه طبيب محمد خير الذي يتولى الملف الامنى فى دارفور .

هذا البعد المحلى الأساسى يوضح التركيبة الحاصلة الآن والقوات الموجودة الآن وبالذات حركة تحرير السودان التى يقودها عبد الواحد محمد نور ومنى اركوى التى ترتبط بعلاقة تنسيق قوية مع (جارتج)، وتمتد هذه العلاقة إلى التسليح، فتح اتصالات دولية، توفير خطط للعمل ويدخل فيها أيضا إرتريا التى تتسلل إسرائيل من خلالها، وحين يذكر ذلك يتراءى للبعض أن هذا هو هاجس المؤامرة الذى نعانى منه فى مصر وفى العالم العربى لكن هذا غير صحيح، حيث إن هناك بعض الوقائع المثبتة حيث استقال بعض الأعضاء من حزب التحالف الفيدرالى بزعامة شريف حرير مع أحمد إبراهيم برير احتجاجاً على تلقى الأخير مساعدات مالية من الطرف الاسرائيلى من خلال التنسيق الأترى فى اجتماعات تعقد فى أسمره وإجتماعات تعقد فى العواصم الأفريقية للتنسيق فى هذا الشأن. ويعيش هؤلاء الأفراد الآن فى الخارج ويحتاجون إلى تمويل أو إلى عقد مؤتمرات وندوات وترويج المواد الإعلامية التى يحملونها عن التطهير العرقى وخلافه، وبالتالي يظهر البعد الأصلي للمشكلة، ثم البعد المحلى المتعلق بـ (جارتج)، ثم البعد الاقليمى الذى يدخل فيه تشاد وليبيا، ثم البعد الدولى الذى ظهر مؤخراً والذى يرتبط بشكل أساسى بوضع السودان الدولى لأن دارفور تستخدم الآن من قبل الأمريكيين للضغط على الخرطوم وتأخير عودة العلاقات ورفع اسم السودان من الدول الراعية للإرهاب، فقد كانت هذه العملية معلقة على توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية ولكن الآن قيل صراحة من قبل أكثر من مسئول وعلى رأسهم (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكى ان هذا لن يتم ما لم تنتهى مشكلة دارفور، ومن ثم لا بد أن ينظر للشكل الاوسع لمشكلة دارفور لوجود مصالح مصرية استراتيجية مهمة فى السودان وبالتالي يجب أن تُبنى تلك المواقف على الرؤية الأوسع وليس على التفاصيل.

فيما يتعلق بالحركات القائمة فى دارفور، تعد حركة العدالة والمساواة جزء عضوى من المؤتمر الشعبى، فهناك علاقة تنسيقية وثيقة للغاية وهم الذين تلقوا (حسب الأحاديث الخاصة من عدد من كبار المسئولين) أمرا من الدكتور حسن الترابى بإنشاء هذه الحركة عندما حدث الانشقاق وأخذ خليل إبراهيم الذى كان وزيراً فى دارفور جانب الدكتور حسن الترابى وقام بإعداد الكتاب الأسود كأحد استراتيجيات الدكتور حسن الترابى فى الصراع مع الطرف الآخر فهذه العلاقة وثيقة للغاية تكاد تكون علاقة عضوية.

ومن المؤشرات التي تدل على وجود تلك العلاقة هو رعاية الدكتور على الحاج نائب الدكتور حسن الترابي واحد الأعمدة الأساسية في المؤتمر الشعبي لهذه الحركة، ويعد هذا هو السبب الرئيسي الذي يعرقل التنسيق ما بين حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان لأن العدالة والمساواة متهمتا بأنها ليست أصيلة بالمعنى الذي تراه حركة تحرير السودان، حيث إنها مرتبطة بإطار آخر لا يعبر بالأصالة عن منطقة دارفور.

نلاحظ في الآونة الأخيرة الإعلان عن حدوث اندماج بين حركة تحرير السودان والتحالف الفيدرالي الديمقراطي الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريلا ويمثله فيه شريف حرير الذي يقوم بحركة واسعة النشاط ويحاول استخدام الألية العسكرية لحركة تحرير السودان لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية للتفاوض مع نظام الخرطوم. وفي الوقت نفسه توجد بعض التوترات داخل الحركتين، فنلاحظ باستمرار صدور بيانات عن الحركتين بإقصاء بعض القيادات فقد صدر مؤخراً أمر بإقصاء (عبد الواحد محمد نور) و(منى أركوى) باعتبارهما يستخدمان اسلوباً شكلياً دكتاتورياً في القيادة وقد حل محلهم قيادة جماعية، كما صدر في المقابل تصريح منها هذين الفائدين بنفي ذلك القرار. ولكن نستخلص من ذلك ان هناك صراع داخلي قوى او خلافات داخلية جادة نتيجة الضغط العسكرى القوى الذى مارسه الخرطوم فى الفترة الاخيرة. نفس الشئ ينطبق على حركة العدالة والمساواة، فقد كان هناك اختراق أمني لهذه الحركة ولبعض قواعدها العسكرية فقد حدث داخلها نوع من التنازع الداخلى وبعض الانشقاقات تمثل فى انضمام بعض القادة وبعض الكوادر للحكومة السودانية أيضاً فلقد اصبح خليل ابراهيم وطيب محمد خير خصمين سياسيين بعدما كانوا على علاقة وطيدة، وذلك لأن طيب محمد خير من جناح المؤتمر الوطنى اما خليل ابراهيم فيعد من جناح الدكتور الترابي.

أما الكتاب الأسود الذى أعده خليل إبراهيم فقد أعده بمناسبة الانشقاق ولم يكن مقصوداً به قضية دارفور فى حد ذاتها، والدليل على ذلك أن الدكتور الترابي عندما حدث الانشقاق بدأ يفعل مسألة الجهويات باعتبار أن الجهات مهمشة وأن الولاية يجب أن ينتخبوا انتخاباً حراً، وكانت تلك أحد آلياته لسحب البساط من تحت أقدام رئيس الجمهورية ونائبة على عثمان خير وكان يعد لإقرار ذلك الوضع من خلال البرلمان، ولكنهم كانت لهم الأسبقية فى الهجوم حيث قاموا بحل البرلمان قبل ان يقوم الدكتور الترابي بتمرير هذه القوانين وحدث الانشقاق الانشطاري والصراع الأخير الذى حدث.

وفيما يتعلق بالبروتوكولات الثلاثة الأخيرة التي تم توقيعها في نيروبي، فيتعلق أحدها بمنطقتي جبال النوبة جنوب النيل الأزرق وهذا البروتوكول يعطى هاتين المنطقتين حكماً ذاتياً من نوع خاص يتم في إطاره انتخاب الوالى انتخاباً مباشراً كما سيتم انتخاب هيئة تشريعية تتبثق عنها مفوضية تراجع هذه الاتفاقية خلال أربع سنوات ولها أن تقبل بها كحل نهائى للصراع فى تلك المنطقة أو أن تعيد التفاوض مرة أخرى مع الحركة الشعبية. ويبدو أن هناك اتجاهاً لتطبيق هذا الوضع على دارفور وهذا ما ظهر فى تصريحات على عثمان خير عقب عودته من نيفاشا منبئاً بحدوث مفاجآت فى منطقة دارفور.

من ناحية أخرى، هناك نقطة إجرائية ولكنى اعتقد انها مهمة جداً، فالحكومة السودانية على ما يبدو تتبع خطاباً مزدوجاً بمعنى أنها تقوم بتحركات جزئية تجاه الرأى العام لتخفيف الضغط الهائل الواقع عليها بادعاء إنه ليس هناك أية انتهاكات لحقوق الانسان وهو على عكس ما يحدث فى الواقع، وهذا ما عبرت عنه تصريحات أخيرة من مسئولى الامم المتحدة. وقد كان للأستاذ سمير حسنى واقعة شهيرة فى التقرير الذى ظهر على موقع جامعة الدول العربية فقد أكد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان مما أثار غضب الحكومة السودانية لأنها توقعت المساعدة ولكنها فوجئت بأن ما حدث كان عكس ما توقعته.

الخلاصة، هناك نوعاً من الازدواجية فى الخطاب الرسمى السودانى هدفه محاولة السيطرة على الأرض بقدر الإمكان قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفى هذا الإطار يتم توجيه غالبية المساعدات إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة السودانية، كم أن الممرات التى فتحت للإغاثة يتم توجيهها لصالح القبائل والمليشيات الموالية للحكومة على حساب الآخرين وذلك مرتبط أيضاً بمسألة الهجرة حيث ان حدود السودان مفتوحة تماماً، وبناءً على ذلك فإن الهجرة الإفريقية متزايدة للسودان مما أثار الفزع لدى المسئولين والمفكرين والقيادات من الحصار العرقى للعرب فى الفترة القادمة فى الوسط والشمال وبالتالي هناك جهود لتهجير بعض السكان مرتبطة بهذه المسألة. إلا أن ذلك لا يعد حلاً لمشكلة الحواكير. حيث ان حدود الحواكير معروفة تاريخياً واجتماعياً وبالتالي يكون من حقهم العودة إليها فى أى وقت ولكن ربما تهدف هذه الاستراتيجية لطرد العناصر الجديدة الوافدة، خاصة وأن التقاليد الاجتماعية تعطى القبيلة صاحبة الأرض الحق فى استضافة وافدين جدد إذا وافقت على ذلك واعتقد ان الافريقيين يحاولون ذلك لأن مما يؤيد تلك النقطة أن الـ"جن جويد" تهاجم من اراضى افريقيا

الوسطى وتخرق إلى الأراضى التنشادية وان هناك بعض القبائل فى افريقيا الوسطى خاصة قبائل "القرعان" التى تدعى أنها من أصل عربى وتشارك الـ"جن جويد" فى الهجوم على الأفارقة لمحاولة لإعادة تشكيل النفوذ فى تلك المنطقة الحساسة على الحدود.

أما فيما يخص مصر، فالمسألة ليست بالسهولة التى قد تطرح بها من استخدام فلاحين مصريين وخلافه، لأن هذه القضية تواجه حساسية هائلة فى شمال ووسط السودان لوجود الخلفية الاستعمارية المتعلقة بالإحساس بالفجوة الهائلة فى الكثافة الحضارية والتقدم المدني أو الإداري والمثال على ذلك ان اتفاق الحريات الأربع الذى كان من المفروض توقيعه أثناء وجود النائب الأول السودانى هنا فى مصر أجل توقيعه لأنه كان يواجه معارضة فى البرلمان وتساؤلات حول كون الاتفاق يصب فى النهاية فى صالح مصر، فمن المفترض ان الاتفاق يضمن حقوقا متبادلة على الجانبين حول الاستثمار والإقامة والعمل ولكن عملياً سيبقى هذا الاتفاق فى صالح مصر لأنه ليس من المتوقع أن يأتى عدد كبير من السودانين إلى مصر ليستخدموها هذه الحقوق، وعليه أجلت الحكومة التصويت على الاتفاق لحين عودة النائب الأول، الذى مارس عقب عودته كثيراً من الضغوط ومرر هذه الاتفاقيات لأن الحكومة السودانية الحالية تعترف ان هذه الاتفاقيات لو بقيت حتى تدخل اتفاقية السلام الأخيرة حيز التنفيذ فلن تستطيع ان تمررها لانها سوف تفتقد الأغلبية الكافية لان جون جارنج سيكون عنصراً أساسياً فى المعادلة وهو لن يرحب بالتأكيد بوجود العنصر المصرى لأنه مرادف للعنصر العربى الذى يحاربه.

أعتقد أن قول الدكتورة إجلال بأن جون جارنج لا يفضل الانفصال صحيح، إلا أن هناك خوفاً من محاصرة العنصر العربى فى السودان وهذا ما ظهر من خلال العديد من التصريحات الصادرة عن الخرطوم منها تصريحات الدكتور قطبى المهدي المستشار السياسى للرئيس السودانى الذى صرح بأننا قد نكون مقبلين على أندلس جديدة يتم فيها محاصرة العنصر العربى وطرده من السودان، أيضاً كتابات المفكر السودانى ابو القاسم أحمد الذى كتب قائلاً إن هذه الاتفاقيات التى وقعت تشبه حصان طروادة فإن جون جارنج يدخل باستراتيجية جذابة تستند على أرضية واسعة، كما أن لديه وضوح فى الرؤية ولديه القدرة على الحركة، وذلك فى مقابل العنصر الذى من المفترض أن يمثل الشمال وهو المؤتمر الشعبى الذى يتسم بأنه متهالك وفاقد للحيوية وللمصداقية، كما تتعرض قاعدته للتآكل بسبب انشقاق داخلي لأن

الدكتور الترابى مصر على الانتقام لآخر نقطة دم.

فبالتالى يجب أن تحاول مصر خلال هذه المرحلة إعادة اللحمة إلى شمال السودان والتخفيف من حدة الخلافات بين الحركات والأحزاب لى تتمكن من السيطرة على شمال السودان ولى تواجه المرحلة الانتقالية فى وضع افضل ولى تسيطر على المسار الرئيسى للحكومة المركزية لأن جارنج الان له سيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية مطلقة بدون تدخل من الحكومة المركزية أو رئيس الجمهورية (ولا حتى بالاستشارة) فى حين إنه يتمتع بالفيتو فى الشمال لأنه يسيطر على ٣٠% من أعضاء المجلس التشريعى ويحتل موضع النائب بالفيتو على القوانين فى حالات الطوارئ والحرب وفض البرلمان. وبالتالي فإنه مطلق السراح فى الجنوب ويمتلك فيتو فى الشمال لأن نسبة الـ ٣٠% تمكنه من إيقاف تمرير أي قانون فى الشمال لأن هناك اتفاق على موافقة أغلبية ٧٥% على الأقل على أي قانون اساسى، أيضا له السيطرة على عشرة ولايات من إجمالى ٢٦ ولاية وبالتالي فإنه له حق الفيتو فى الغرفة الثانية من البرلمان. وإجمالا يمكن القول أن الوضع المقبل فى السودان هو وضع حرج للغاية وتعد دارفور أحد جزئيات هذا الوضع كما ان الأرضية غير ممهدة لمصر حتى الآن.

يتسم التحرك المصري فى السودان بصفة عامة بأنه إيجابي، فهناك اهتمام من قبل رجال الأعمال وبعض المؤسسات ولكن هذا التحرك غير كافى على الإطلاق وذلك لأن الصورة الغير صحيحة عما يحدث فى السودان وعن التركيبة الحاصلة والتفاعلات القائمة فيها مازالت عالقة فى أذهان الجميع.

النقطة الأخرى هى عدم وجود الحيوية السياسية فى مصر اللازمة للتقدم بهذا المشروع الذى يحتاج أساسا إلى إسناد من الدولة لأن كل هذه التحركات بدون سياسة رسمية معلنة أو مضمرة لن يكون مفيداً ولن يكون له نتائج كافية على المدى الطويل.

د. نادية مصطفى:

شكراً للاستاذ هانى على هذا الطرح واعتقد انه قد أجاب عن سؤال كبير وهو لماذا تفجرت مشكلة دارفور الآن، فمن الواضح ان هذا الانفجار يعد جزءاً من لعبة سياسية كبرى لإعادة تشكيل مستقبل وطبيعة السودان من حيث العلاقة بين جناحيه العربى والافريقى ومن ثم إعادة تشكيل توجه السودانين إلى الدائرة العربية أو إلى الدوائر الأخرى، ومن ثم قضية دارفور تعتبر جزء من اطار كلى وشامل فى نطاق إعادة تشكيل النظام العربى فى علاقته

بدوائره المحيطة المختلفة. وتعد هذه قضية هامة من وجهة نظرنا على كل ما لها من دلالة على إمكانيات الدور المصري في الوزن النسبي للقوى السياسية الآن على الساحة السودانية في ظل عملية الصراع الجارية.

د. جمال عبدالسلام:

أود أن أوضح لحضراتكم (في عجالة) الدور الرئيسي للجنة الإغاثة، حيث توجد لجنتان للإغاثة إحداهما في دار الحكمة أو نقابة الأطباء، والأخرى في اتحاد الأطباء العرب، وقد بدأت اللجنة العمل عام ١٩٨٤ وشاركت في إغاثة الجهاد الأفغاني في باكستان وأدت دور طيب جداً في علاج الجرحى الأفغان وعلى الصعيد الداخلي المصري شاركنا في إنشاء مساعدة معهد الأورام ومعهد السمع والكلام في إمبابية وكان ذلك عرفاناً منا بالجميل لمصر. والحمد لله كان لنا دور في أحداث عام ١٩٨٩ في العامرية وزاوية عبد القادر ضد السيول. ثم تطور العمل في لجنة الإغاثة عام ١٩٩٢ بمشاركة في أحداث البوسنة والهرسك حيث كان لنا دور فعال في إنقاذ الآلاف الجرحى البوسنيين. ثم وفقنا الله في المشاركة في أحداث زلزال ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٢. وكان لنا الشرف في التعاون مع جامعة الدول العربية في إرسال وفود طبية إلى الصومال. ثم شاركنا في أحداث اليمن عام ١٩٩٤. ونحن نقوم الآن بدور جيد جداً في أحداث فلسطين والعراق حيث نقوم بتسيير الكثير من المواد الإغاثة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية. كما سنقوم باللجنة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية في لندن في تسيير لجنة مشتركة إلى دارفور.

د.نادية مصطفى:

مداخلة د.جمال نقلتنا من البعد السياسي إلى البعد الإغاثي الإنساني وإن كان البعدان يختلطان، فكما أوضح الأستاذ هانيء فإن الحكومة السودانية تستجيب للضغوط الخارجية وتفتح بابها للإغاثات الخارجية إلا أنها تقدم للقبائل (العربية) دون الإفريقية.. ومن هنا يثور التساؤل إلى أين تتجه هذه الإغاثات التي تقدمها الهيئات المختلفة، وهل هناك تقاسم للأدوار بحيث يقدم البعض إغاثات للعرب في حين يقدم آخرون إغاثات للأفارقة أم ماذا؟ أم أن الإغاثات لا تصل للأفارقة بالقدر المطلوب؟

النقطة الثانية التي تجب الإشارة إليها هي أن رجال الإغاثة في مصر يستطيعون تفعيل دورهم أكثر من خلال التعاون مع هيئات إغاثية متمركزة في الخارج مثل تلك الموجودة في

انجلترا مما يعنى أن الحرج أمام رجال الإغاثة العرب أكبر من ذلك الذي تواجهه الهيئات الإغاثية الأجنبية حيث يتضح من خلال متابعة تحركاتها أنها تعمل بقدر كبير من الحرية والوضوح كما إنها تقوم بدور أكبر في هذا السياق، ويتضح ذلك أيضاً بشكل أكثر جلاء في الحالة الفلسطينية والحالة العراقية كما يتضح الآن في حالة دارفور.

أ. سمير حسنى:

لدى عدد من الملاحظات تعود بنا إلى تحليل طبيعة الأزمة. اتفق مع أستاذ هانى حول الجذور التاريخية لنشأة الأزمة في دارفور فضلاً عن التغيير الذي جرى في الثمانينات وما أدى إليه من حراك كبير في المنطقة العربية الرعوية في اتجاه القبائل ذات الأصول الأفريقية في الجنوب وانعكاس ذلك على الحواكير ومسارات الرعى ونشأة أزمات عسكرية، لأن كل قبيلة كان لديها مليشيات خاصة بها تدافع عن مصالحها وتلعب دوراً في الانتقام من القبائل الأخرى، إلا أن الصراع انتقل نقلة نوعية أخرى سواء بفعل التوجه التسليحي المتقدم الذي اجتاحت المنطقة إبان الحرب التشادية-التشادية أو الحرب التشادية-الليبية.

ومن ثم يمكن القول أن قضية دارفور هي نتاج طبيعي لحصول الحركة الشعبية لتحرير السودان على إنجازات محددة وبالتالي اعتبارها نموذج لا بد أن يحتذى، وهذه القضية تغذيها في الشرق جهات تعد العدة لذلك بغض النظر عما إذا كان من مصلحة أرتريا من عدمه لدعم هذا الفصيل أو ذاك وإن كنت أقل من شأن التدخل الأرتري في الشؤون السودانية في الآونة الأخيرة.

إن حجم هذه القوى ودورها لا يقارن بوزن وقوى الحزبين الكبيرين اللذان يحتاجان لإعادة النظر في طبيعة عملهما، إلا أن هذه القوى لها رؤى سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة وهذا أمر شديد الأهمية لفهم طبيعة الأزمة في دارفور. فقد نشأت الحركتان السياسيتان العسكريتان في دارفور بمطالب سياسية واقتصادية ثم تحولت إلى رفع السلاح. ونظراً لتورط الحكومة السودانية في حربها في الجنوب فلقد تركت التمرد ينمو داخل إقليم دارفور إلى أن وصل غرباً حتى الحدود السودانية مع تشاد.. وحينما استفاقت الدولة إلى وجود مثل هذا التمرد اضطرت الدولة إلى أن تتسحب بقواها العسكرية والسياسية من إقليم دارفور كاملاً وأن تتخذ قرار سيادياً بسحب مراكز الشرطة التي تعمل وفق تعليمات عسكرية من قوى التمرد، ومن ثم فقد تمكنت قوى التمرد من تحقيق انتصارات سياسية في حين تجاهلت حكومة

السودان الأمر لفترة زمنية طويلة إلا أنه مع اقتراب تلك القوى من تحقيق نتائج سياسية لا يمكن الرجوع فيها قررت الحكومة السودانية توجيه ضربة قاسمة لقوى التمرد واستطاعت بالفعل ان تقدم على حملة عسكرية مستخدمة الطيران والمدفعية الثقيلة واستطاعت بالفعل أن تحصر قوى التمرد فى مناطق احتضانها وهى مناطق قبلية تتخذ نمط المساكن التقليدية السودانية فى الغرب وان تخلف آثار وخيمة. يمكن أن نشير هنا ايضا إلى أن هذه العملية لم تكتمل فيها الحكومة السودانية بتحقيق ضربة عسكرية موجعة فقط بهدف استعادة الأمن والاستقرار.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة المتمردة فى دارفور ليست عربية على الإطلاق، ربما نلمح عضو أو من أصول عربية بين قيادات هذه الحركة ولكن هذا لا يعنى أن مطالب هذه الحركة هى مرحلة اولى من مراحل السيطرة على مقدرات الثروة فى دارفور او ان ما جرى هو جراء سيطرة ذوى الأصول العربية على جذور الثروة والسلطة فى هذه المنطقة على وجه التحديد.

هذه القوى شديدة الخطورة ولها أجندتها الخاصة وبرنامجها الخاص المستقل عن الحكومة السودانية وقد قوى فى الفترة الأخيرة خطابهم الداعى إلى تحرير دارفور بمعنى تحرير دارفور من العرب .

وبالتالى أصبح الخطاب السياسي للجنجويد هو مقاتلة هاتين الحركتين اللتين تريد أن إخراج العرب من دارفور، هذا الخطاب الشعبي كان مطروحا على الساحة السياسية فى السودان، وقد رأت الحكومة السودانية لديها القدرة على نزع أسلحة هذه القوى لأنها كثيرا ما تعهدت بذلك. الجنجويد والقبائل العربية بشكل عام تستطيع أن تدخل فى خلاف سياسي كبير مع الحكومة السودانية إذا ما أرادت الأخيرة نزع سلاح الجنجويد أيضا إذا ما أرادت أن تقدم بعض التنازلات الكبيرة للقبائل العربية مثل تلك التي قدمتها لجانج، لاسيما وأن وضع القبائل العربية فى السودان لا يسمح للحكومة بتقديم مثل هذه التنازلات، كما أن هناك درجة كبيرة من الحراك القبلى فى دارفور وهناك بعض القبائل العربية القادمة من تشاد والتي تحظى بدعم من قبل مليشيات خاصة بها على صلة بالجنجويد.

وكل هذا يطرح بعداً حقيقيا لوجود ملامح لتكرس صراع اثنى فى الصحراء الإفريقية تدعمه دوائر غربية بهدف إقامة الفرقة ما بين الإسلام العربي والإسلام الأسود إن جاز

التعبير_ ونزع التأيد الذي يقدمه الإسلام الأسود فى وسط وغرب افريقيا لقضايا العرب وقضايا المسلمين سواء فى فلسطين أو العراق. بعبارة أخرى هناك حقيقة تبلور لملامح صراع اثنى عربي أفريقي، وإن لم يكن هناك إدارة حقيقية لهذا النزاع من قبل العرب فالأمر يهدد بانفجار كامل على طول خطوط التماس ما بين العالمين العربي والافريقي، إننا يجب أولاً ان ننظر نظرة جديدة لطبيعة العلاقات فى السودان، ثانياً أن طبيعة الأزمة مرت بالعديد من المراحل التاريخية إلى أن وصلت لما هى عليه الآن وهذا ما يجب أن ندركه قبل التعامل معها.

هناك غياب إنسانى مقصود من قبل العرب على الساحة السودانية هذا الغياب مقصود وهو ليس بتغييب فلم يقم أحد بتغييب مصر ولا الجامعة العربية، وإن كان هناك حضوراً للجامعة العربية أكثر فعالية من الدور المصري فى قضية دارفور وفى الشأن السودانى بصفة عامة، وهذا ما يثير علامات استفهام كبرى حول الغياب المصري فى هذا الإطار فقد ثبت خطأ مصر فى التعامل مع قضايا السلام فى الجنوب وهذا ما اتضح مع عقد بروتوكول ماشاكوس فقد وجهت إلينا الدعوة رسمياً للمشاركة فى المفاوضات، إلا أن مصر تمسكت بفكرة حق السودانىين فى تقرير المصير ومن ثم عزلت نفسها عن الساحة وحين حاولت بعد ذلك أن تتدخل مرة أخرى كانت موازين القوى الحاكمة للأمور هناك قد تغيرت، وبالتالي لا بد للموقف المصري (إذا كان حريصاً على المصالح المصرية فى الجنوب) أن يعود بقوة إلى المفاوضات وعملية السلام ليس فقط من خلال لعب دور إنسانى بتقديم مساعدات إنسانية مثل تلك التي قدمتها دول مثل السعودية والإمارات وغيرهما.

وفيما يتعلق بالمفاوضات وما نتج عنها فلقد تعرضت الحكومة السودانية لضغوط للقبول بوساطة ما لاسيما تشادية رغم معرفتها بمن هو وراء الوساطة التشادية، وحينما أرادت الولايات المتحدة إرسال مراقبين دوليين وإرسال قوات عسكرية رفضت الحكومة السودانية، ومن ثم فقد أبلغه الاتحاد الإفريقي انه سيكون المظلة الشكالية لتلك المفاوضات التي كانت قائمة بالفعل، أي ان الاتحاد الإفريقي لم يكن له دور فعلى فى هذه المفاوضات التي أدارتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا بالرغم من التباين بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لم تكن على دراية كاملة بالأزمة فى حين اكدت الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي على ضرورة الحل السياسى للأزمة ومن ثم فلم

تكن هناك حاجة لإرسال مراقبين او قوات عسكرية مثلما قضت الرؤية الأمريكية.
أما فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية، فقد شرفني ان كنت رئيسا لبعثة الجامعة
في دارفور واستطعنا أن نبحت الأزمة بحيث كانت الجامعة أحد الأطراف الأساسية في
البحث في حل أزمة دارفور إلى جانب الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
وذلك بعد أن قدمت الجامعة تقريرها.

على الناحية الميدانية فيما يتعلق بحالة اللاجئين أو النازحين في دارفور أستطيع أن
أقول ان هناك أكثر من مليون مشردا وهذا هو الحد الأدنى الذي أبلغنا به، منهم ١٠٠ ألف لا
جئ في تشاد إلى جانب ١٠٠ ألف آخرين على الحدود السودانية- التشادية، وحالتهم جميعا
وفقا للتقارير الصادرة من الأمم المتحدة شديدة السوء سواء من حيث التغذية وانتشار
الأمراض أو غيرها، ويمكن القول أن الحكومة السودانية إمكانياتها ضعيفة جدا، كما أن
المجتمع المدني السوداني لم يقدم شيئا يذكر لهؤلاء اللاجئين، برنامج الحكومة لعودة اللاجئين
هو برنامج طموح جدا ولكنه يتوقف على وجود ضمانات امنية حقيقية للاجئين حتى لا
يتعرضوا للاضطهاد من قبل الجيش أو الجنجويد، ولهذا السبب يرفض اللاجئون مغادرة
المعسكرات التي يقيمون بها والعودة إلى قراهم، الأمر الثاني تقديم عمل إنساني عاجل
للسودانيين تحسبا من التأثيرات السلبية لموسم هطول الامطار التي تهطل مرة واحدة في كل
عام وإلا كان معنى ذلك ان الازمة برمتها ستستمر عاما كاملا إضافيا.

الأمر المحزن أنه لا يوجد أي وجود عربي او إسلامي لتقديم الدعم الانساني في
دارفور وذلك باستثناء المساعدات المقدمة من قبل السعودية والامارات وعلى الرغم من
اتخاذ قمة تونس قرارا في هذا السياق وعلى الرغم من المناشآت المتعددة لجميع دول العالم
في هذا الاطار إلا ان المساعدات الإنسانية العربية لم تكن بالمستوى المطلوب.

وبالنسبة للجامعة العربية ففي إطار وضعنا المالي المتردى سنرسل على الفور إغاثات
طبية سنمولها من صندوق السودان مع العلم أنه خاو ولكننا نحاول أن يكون هناك تواجدا
عربيا على الساحة في دارفور على الأقل إنسانيا يسهم في أن يبرز للعالم و للإخوة في
دارفور أن العرب لا يؤيدون ما تم في هذا الإقليم من انتهاكات في مجال حقوق الإنسان التي
قام بها الجنجويد وغيرهم في جميع المجالات.

أما فيما يتعلق بمعسكرات اللاجئين في تشاد فتجدر الإشارة إلى ما تعرض له وفد الجامعة

العربية فى هذه المعسكرات، وقد نصحنأ كثيرا فى البداية أأ نذهب إلى هذه المعسكرات خوفا من أن يكون هناك رفضا عنيفا من قبل اللآجئین كما أن اللجنة المنظمة أصرت على ألا ندخل المعسكرات وعلى أن تقوم هى بإحضار بعضا من اللآجئین إلى أفراد الوفد ليتعرفوا على آرائهم، واضطررنا لقبول ذلك على مضد حيث أثبتت الظروف أن ما أردناه لم يكن ممكنا. وفى أعقاب ذلك بدأ الحديث داخل جامعة الدول العربية عن هذه الأزمة، حيث كان وفد سودانى قد قام بزيارة هذه المعسكرات قبل وفد الجامعة العربية إلا أنه عاد غاضبا بعد أن تطور الأمر إلى مهاجمة اللآجئین لهم إلى أن تم تفريقهم باستخدام إطلاق النار وأصيب عدد كبير من أعضاء الوفد. وكان من الممكن أن يحدث لوفد جامعة الدول العربية لاسيما فى ظل كبر حجم أعضاء الوفد. وقد طالبنا هذه الجماهير أن ترفع شكواها إلى الجامعة العربية واضعة فى اعتبارها أن الجامعة ليست حكرا على الحكومة السودانية أو على الجنجويد وأن من مصلحتهم أن يفعلوا ذلك، كما وعدناهم أن نقول الحقيقة إلا أن الحقيقة لا تبدو دائما مريحة لجميع الأطراف، فالرئيس البشير لم يحضر للقممة العربية فى تونس بسبب تقرير الجامعة العربية، كما أبدت الحكومة السودانية احتجاجا شديدا على هذا التقرير.

وفى النهاية أود أن أؤكد على أن ما قلته هو رأى شخصي لى ولا يعبر عن رأى

رسمى من قبل جامعة الدول العربية.

دينادية مصطفى:

شكرا للأستاذ سمير على هذه الشهادة بحكم المنصب والاهتمام، وقد أثار كلامه فى ذهنى أمرين: أولهما من المسئول عما يحدث فى دارفور فهناك تمرد حدث وهناك محاولة من الدولة صاحبة السيادة لإخماد هذه التمرد. فما الذى حرك هذه التمرد الآن هل هو جاراج قبل أن يدخل فى مفاوضات مع الحكومة السودانية لمحاولة زعزعة هذه المنطقة أم ذلك حدث تلقائيا بعد أن نجح فى المفاوضات مع الحكومة السودانية تحولت التحركات السياسية فى دارفور لتحركات عسكرية إعمالا لنظرية الدومينو طامعة فى تحقيق ما حققه الجنوب. فى كلا الحالتين هناك تمرد فى هذه المنطقة إلا أنه مبنى على تراكمات سلبية كثيرة لأكثر من عقدين وهى قائمة ليس فقط على أسباب اثنية ولكن هناك أيضا أبعاد اقتصادية وسياسية فهل نستطيع أن نقول أن الحكومة الآن هى فى وضع الدفاع عن تماسك الدولة وهو ما يثير كل إشكالية العلاقة بين جذور المشكلة وبين انفجارها الآن؟ أم أن هناك وجه آخر للعملة هو ممارسات

هذه الحكومة من انتهاكات وهي تقوم بعملية مواجهة هذا التمرد.

النقطة الثانية هي ان هناك ملامح صراع اثني عربي - إفريقي يتكسر بدعم من تدخل خارجي والخطورة انه يتعدى نطاق السودان بحيث يصل إلى العديد من الدول الإفريقية العربية وغير العربية بحيث تبرز ملامح صراع عربي افريقي بشكل عام، ويتأكد ذلك من خلال الغياب الاغاثي العربي - الإسلامي بحيث لا يظل على الساحة أمام الأفارقة التي انتهكت حقوقهم سوى غير العرب، بحيث يتكسر بالفعل هذا الانقسام العربي الإفريقي على هذا النحو، ومن ثم يثور مرة أخرى التساؤل حول التوجه المستقبلي لسياسة السودان الخارجية سواء تجاه مصر والعالم العربي أو الدول الأجنبية في حالة نجاح تحالف القوى الإفريقية فى مقابل تحالف القوى العربية فى حكم السودان؟ هل يعد ذلك بداية انتزاع السودان من الدائرة العربية الإسلامية؟ وما دلالة ذلك النسبة لأمن المنطقة العربية بصفة عامة ووضعها فى النظام العالمى؟ وبالنسبة لأمن مصر بالتحديد؟

هذه قضايا خطيرة تظهر لنا من خلال عرض الأطر الكلية للموضوع بغض النظر عن التفاصيل، هي لعبة سياسية خطيرة بين القوى السياسية المتنوعة المشارب فى الداخل السوداني، وهي كذلك لعبة سياسية خطيرة ما بين السودان والعديد من القوى الخارجية.

أهمية رؤف:

أنا بحكم تخصصى فى النظرية السياسة أهتم ببعدين رئيسيين هما إدارة الأزمة، إلى جانب استخلاص الدروس فما فشلنا فى تحقيقه فى حالة معينة لا يجب أن نفشل فى تحقيقه فى حالات أخرى.

ما قالته د. هيام فى غاية الأهمية، لاسيما وأنه يتعلق بمسألة التأطير أو تسكين القضية فهل نعتبرها مشكلة سياسية أم مسألة استراتيجية أم مسألة أمن قومى؟ أعتقد أن ما ينقصنا هو تحديد البعد السياسي بالمعنى النظرى أي كيف تتصور مصر السودان ومن ثم قد نستطيع تفسير هذا التعامل المخجل مع القضية، فالمخابرات المصرية على سبيل المثال على دراية تامة بكل ما يحدث فى فلسطين وبالمثل فى السودان ولكننا إما نقلل من شأن هذه الأحداث أو نقرر عدم التدخل تحت شعار التمسك بحق السودانين فى تقرير المصير، وهو ما لا يمكن الدفع به فى الحالة السودانية.

وكذلك البعد الإنساني، فلماذا لم تنشط لجان الإغاثة المصرية فى السودان وخاصة فى دارفور

على الرغم من أن الأوضاع متدهورة فيها منذ زمن بعيد في حين فضلت تلك اللجان والبعثات العمل في أماكن أكثر بعداً كأفغانستان مثلاً وهو ما يعكس خلطاً واضحاً للأولويات؟
إلا أن الأمر يرتبط كذلك ببعيد إنساني واضح، وهو ذلك المتعلق بالإسلام ورموزه، فقد تكون الحكومة المصرية قد رفضت التدخل الإنساني من قبل لجان الإغاثة المصرية في السودان بسبب وجود العديد من علامات الاستفهام حول التوجه السياسي الداخلي لنقابة الأطباء المصرية التي تقدم هذه الخدمات إلا أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى. كيف أن التصورات السياسية في مصر تعاني من الكثير من الارتباك وعدم ترتيب الأولويات الأمر الذي قد يسفر عن كارثة للأمن القومي المصري في مجمله.

نحن نتعامل مع جهود الإغاثة في السودان بقدر كبير من الاستخفاف مقارنة بالجهود التي تبذل على الصعيد ذاته في فلسطين وفي العراق فلماذا ذلك؟ هل بالأمر عنصرية أم ماذا؟
اعتقد أن الحكومة المصرية دعمت جون جارنج واحتفظت بعلاقات باردة مع الحكمة السودانية لأنها كانت في وقت من الأوقات ذات توجه إسلامي، وذلك على أساس الخوف من انتقال التوجه إلى الداخل المصري.

نحن نحتاج لإعادة وضع وترتيب مصفوفة أولويات العلاقات مع السودان على نحو صحيح، بحيث يتم تحديد الأطراف يمكننا التعامل معها في الوقت الراهن وأياً نخشى التعامل معها على أمننا القومي وأياً يشكل تهديداً للداخل وهكذا.

إن عدم وضوح الرؤية المصرية حول ما يحدث في السودان يعكسه على سبيل المثال حضور مندوب المخابرات العامة المصرية إلى هذه الندوة، فحينما سألته عن الجهة التي يمثلها بحضوره أجاب بأنه يمثل الجهاز ككل على الرغم من وجود إدارة خاصة بالسودان في الجهاز إلا أن أعضائها لم يهتموا بالحضور واكتفى الجهاز بإرسال شخص يقترب عمله من أداء العلاقات العامة وهذا ما يعد علامة خطر شديدة الأهمية.

من الواضح أن هناك تردى كبير في الأوضاع الداخلية، نحن نكمل دورة أخرى من عملية رسم الخريطة، فقد أثير الحديث عن دور تشاد وهو ما يثير في ذهني الكثير من التساؤلات عن الدور الليبي فقد كانت ليبيا تعد البوابة للعب دور إغاثي عربي لاسيما في مجالات الإغاثة وإنشاء مراكز إسلامية ومدارس ودعم المجتمع المدني كما كانت ليبيا لاعبا أكثر نشاطاً من مصر في الساحة السودانية على الأقل من الناحية العملية أمام الرأي العام

وفى الواقع على الأرض، إلا أن هذا الدور قد تم تحييده مع اتجاه ليبيا للظهور بمظهر الشخص المهذب فى الساحة العالمية. ومن ثم اعتقد أن ليبيا ستتجه نحو الانزواء فى الشأن الداخلى للقيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة منها فى الوقت الراهن وعليه فهى لن تتجه نحو التأثير على تشاد ومن ثم فقد فقدنا منفذا عربيا للدخول فى الشأن السودانى والظهور على الساحة السودانية خاصة فى ظل العزوف المصرى، أما بالنسبة لأرتريا فإن المسألة السودانية وتطوراتها تحمل العديد من المخاوف بالنسبة لها حيث أنها تهدد بحدوث فارق فى نسيج الشعب الأرتري الواقع فى نطاق المنطقة الوسطى ما بين العروبة والزنوجة.

من النقاط التى أود الإشارة إليها كذلك بالنسبة لمصر كيف أن الأشخاص يؤثرون فى توجهات السياسة الخارجية لمصر بصفة عامة؛ فعندما كان الدكتور بطرس غالى متواجداً فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى لمصر (بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الكثير من توجهاته) كان هناك ثقل واتضح للدور المصرى فى إفريقيا.

إعادة تعريف الأمن القومى بشكل اشمل بحيث يضاف إليه بعد إنسانى فلمصر دور إنسانى واضح لا بد من الاهتمام به ويحتل أولوية لدينا.

أعتقد أننا نشهد حالة عبر عنها نزار قبانى فى إحدى قصائده قبل وفاته بعنوان "متى يعلنون وفاة العرب؟"، فلم يعد -فى ظل ما يحدث الآن- من غير المتصور ألا تستمر عملية انقراط العقد العربى، لم يعد من المستبعد أن يتم تنفيذ سيناريوهات التقسيم التى كنا نقرأ عنها فى الثمانينيات بحيث تصبح هناك دولتين فى السودان وبحيث تنقسم مصر لدولة إسلامية وأخرى مسيحية وثالثة نوبية.

إننا نفترض أن الجهات المعنية لا تعلم أو غير مدركة للدور التى يجب عليها فعله، فنقابة الأطباء دورها إغاثي بحت وجهاز المخابرات دوره أمنى ومعنى بقضايا أكثر تفجراً كالقضية الفلسطينية. والجامعة العربية تحتاج للدعم وللإرشاد فى مجال العمل الأهلى، وها نحن نلقى الضوء على هذه القضية وعلى الدور الذى يجب أن يلعبه كل جانب، وكيف يمكن التشبيك فيما بين جميع هذه الأطراف بحيث لا يأتى التاريخ بعد ١٠٠ عام من الآن ليقول إننا لم نفعل أي شيء.

أرجو أن نعد لجلسة أخرى يقوم من خلالها كل منا بتكليف محدد فى مجال تخصصه بحيث نطور رؤية مستقبلية لدور مصر يقدم للتاريخ.

د.نادية مصطفى:

منذ سبع سنوات تقريباً وربما أقل كنت أعد بالمشاركة مع الدكتور سيف الدين عبد الفتاح لإنجاز مشروع بحثي عن مناطق العالم الإسلامي فى النظام الدولي الجديد. وقد تولى الدكتور سيف الدين المنطقة العربية ووضع تصور لإشكاليات دراستها كان مفتاحه قضية تجزئة المنطقة العربية، ليس تجزئتها كمنطقة ولكن على مستوى الدول. وذلك انطلاقاً من خطة وضعها رئيس المخابرات الإسرائيلية فى نهاية السبعينيات وقال بعد معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية أن مصير الدول العربية لا بد أن يرتبط بسيناريوهات تجزئة الدول ذاتها، وليس المنطقة فقط ما بين شمال أفريقيا ذو التوجه الأوروبى، والخليج ذو التوجه الأمريكى.

فما نحن بصدهه ليس فقط هجوم على القومية العربية ولكن على منطقة تمثل دائرة حضارية واضحة الملامح ذات دور تاريخي، وهو هجوم يحقق مصالح القائمين به. ولا أحد يعيب عليهم هذا لأن السياسة لا تعرف إلا لغة القوة والمصالح.

ولكن السؤال هو: كيف حدث ويحدث وما زال يحدث هذا كله؟ والداخل الإسلامى العربى يشهد هذا دون أي إبداعات فكرية أو سياسية فى مواجهة هذا التردى الذي تشهده ونبرع فى تشخيصه ولا نبرع فى مواجهته؟ وهذه معضلة حقيقية فى المرحلة الراهنة خاصة بالنسبة لمصر فأين قدرتها وأين رؤيتها الاستراتيجية سواء كطرف فى الجامعة العربية أو كمصر فى حد ذاتها.

أ. حسام بهجت

أنا اعتقد أن منظور القانون الدولي مفيد جداً فى توصيف الصراع فى دارفور : ذلك من ناحيتين أولاً كيف بدأ الصراع، الناحية الثانية كيفية التعامل مع وتحليل أبعاده المختلفة. تمت بالفعل تجزئة المنطقة بين شمال أفريقيا الذى انفصل عن القلب العربى وعن الشرق الأدنى وعن منطقة الخليج.

وعند تحليل أحداث الصراع فى دارفور يتجه كثيرون لاستخدام مصطلح " التطهير العرقى" وأنا لست ميالاً لاستخدام هذا المصطلح باعتبار أنه ليس منضبط قانونياً. وهو بديل عن "مصطلح الإبادة الجماعية" وهنا يوجد لدينا إطار قانونى يتمثل فى منع الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨ قبل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكانت السودان ومصر طرفان فى هذه الاتفاقية التى تعرف الإبادة الجماعية على أنها ليس مجرد إبادة عرق كامل وإنما أى أعمال

تهدف إلى التدمير الكلى والجزئى لأقلية إثنية أو عرقية أو خطف الأطفال . وتشير كثير من التقارير الصادرة إلى وجود عمليات خطف لأعداد كبيرة من الأطفال من القبائل الأفريقية سواء لتجنيدهم أو لمجرد نقلهم من المعسكرات الأفريقية فى ظل خطة تغيير ديموجرافى واضحة. والاتفاقية لا تدع مجالاً للشك فى أن يوصف ما حدث فى السودان على أنه إبادة جماعية.

وجزاء من هذه الإبادة تقوم به الحكومة السودانية نفسها، بقصفها المعسكرات وهذا ما تأكد على لسان شهود العيان.

ولكن أغلب الانتهاكات تتم على يد حركة " الجن جويد" وفى هذه المرحلة لم تعد العلاقة بين الحكومة و" الجن جويد" محلاً للشك، حيث توجد روايات موثقة على لسان بعض أعضاء " الجن جويد" الهاربين إلى دولة تشاد يروون فيها كيف قامت الحكومة بتجنيدهم وتوفير الأسلحة والزي الموحد ويوجد الآن شريط كاسيت متداول يستخدم فى قضايا اللجوء السياسى يقدم للمحاكم، وهو يحوى حوار باللاسلكى ما بين طيار سودانى يتحدث مع أحد "الجن جويد" ويقوم الطيار بتوجيه الجندي على الأرض ويدله على أماكن القرى فالعلاقة واضحة. ولكن ما تغير فى العلاقة هو استعداد الحكومة السودانية للاعتراف بهذه العلاقة وكان وزير الزراعة السودانى وهو من رجال الحكومة الأقوياء وهو مسئول ملف التكامل المصرى-السودانى ينفى هذه العلاقة تماماً، بل على العكس يقول أن المدنيين فى دارفور يستغيثون بالحكومة المصرية من المتمردين "الجن جويد".

فى الوقت ذاته لم تقدم الحكومة جندي واحد من هؤلاء "الجن جويد" إلى المحاكمة بالرغم من أنها تتهمهم بالمسؤولية عما حدث خلال الـ ٨ أشهر الأخيرة.

هذا بجانب حديث مطول مع وزير الخارجية السودانى الذى قال بالنص: "نحن لن نزرع أسلحة" الجن جويد" لأنهم يعملون معنا فى نفس الهدف وهو قتال المتمردين"، وهذا ما يتناقض مع الخبر الذى نشر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ والذى يشير إلى أن الرئيس عمر البشير يتعهد بنزع أسلحة "الجن جويد".

وهذه قصة نجاح فبدون أى ضغط دولى تم التحول من عدم نزع الأسلحة إلى قرار نزعها والذى نتمنى أن يليه بعد ذلك محاسبتهم على جرائمهم.. بالفعل هى قصة نجاح ويجب علينا فعلاً أن نفكر لما تم حل هذه المشكلة بدون تدخل منا؟ أنا أفكر أين الأداء المصرى وأين

الجامعة العربية؟ فالأداء المصرى على مستوى القمة يعكس غياب إدراك الأبعاد المختلفة للمشكلة وبالفعل توجد رؤية أحادية مخابراتية مبنية على الدراسات الأمنية فالرئيس عند سؤاله فى أحد المؤتمرات الصحفية قال بالنص "إن دارفور هى أيد أجنبية كانت تلعب فى الجنوب والآن تلعب فى الغرب". عند انعقاد اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة هدد كوفى عنان بالتدخل العسكري فى دارفور إذا لم تسمح الحكومة بتقديم الإعانات الإنسانية.

كما ذهبت حرم رئيس الجمهورية لكى تروج لحركتها "المرأة والسلام" فى جنيف، حيث كان كل الكلام عن المرأة فى النزاعات المسلحة فى العراق وفلسطين ولم يتحدثوا مرة واحدة عن عمليات الاغتصاب الجماعى للسيدات اللاتى يجدوهن فى القرى بعد قتل رجالهن مثلما كان يحدث فى البوسنة.

أما عن دور الجامعة العربية، فتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى كان يجب أن ينشط فيه هذا الدور فى دارفور من خلال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى الجامعة العربية، انشغلت اللجنة فى إعداد أول تقرير لها عن المقابر الجماعية فى العراق بعد احتلال بغداد، والآن يتكرر نفس الشيء، نحن نعلم أن الجامعة العربية تتعرض لضغط من الدول الأعضاء ولكن نحن نعلم أيضاً أن الأمم المتحدة قد تعرضت لنفس الضغوط ولكن كانت طريقتها فى الرد على هذه الضغوط أنها استعانت بالمجتمع المدنى وبالصحافة وكانت تفتح أبوابها ليكون هناك دعم وحراك بداخلها يواجه ضغط هذه الدول. التقرير الذى قدم من مكتب المفوض السامى للجنة تقصى الحقائق الدولية كان متاحاً على الإنترنت فى نفس الوقت الذى كان سيعرض فيه على مجلس الأمن، أما التقرير الخاص بالجامعة العربية لا أدرى سبب سرية الشديدة فى الوقت الذى كان سيشكل وثيقة غاية فى الأهمية. وفى الوقت الذى تقول فيه الحكومة السودانية أنها مؤامرة عربية وأنها نفس الأصابع الصهيونية التى كانت تلعب فى الجنوب كان هذا التقرير سوف يكون رداً على المزاعم السودانية.

وحتى هذه اللحظة هذا التقرير لم ينشر وأنا مندهش لأن النشر ليس مهم لقيمة الشفافية التى أرى أنه يجب أن ينشر من أجلها وإنما لقيم عملية، فعمل اللجنة العربية تقصى الحقائق قد تم تمويله من ميزانية الجامعة العربية فمن حقنا أن نرى التقارير ومن حقنا أن يظهر للعالم وسيكون استقبال اللاجئين مختلف لو رأوا هذا التقرير الذى كان سيلعب دوراً فى تحسين صورة الجامعة العربية لدى اللاجئين.

ويوجد مشكلة فى الأقليات فعندما كان يحدث ما يحدث فى دارفور كانت توجد أحداث "الحسكة" فى سوريا ولكن على أسباب أقل أهمية مثل مباراة لكرة القدم بين السوريين والأكراد فتحدث أعمال شغب يفتح فيها السوريون النار على الأكراد يلى ذلك حملة مدامات لقرى كردية وعمليات تعذيب جماعى يموت فيها ثلاثة من الأكراد وعمليات حظر تجول ولم يحقق حتى الآن فى الاقتحام الاسرائيلى لمعسكر رفح والهجمات الجوية على الفلوجة فى العراق. كل هذا يجعلنا نطرح سؤالاً مهماً هو أيجب أن يكون الاعتداء من الخارج لكى نهتم؟ وماذا بعد أن اجتماع اللجنة العليا المصرية- السودانية الشهر القادم هو الخطوة القادمة التى يجب أن ن فكر فيها وكيف سيتم وضع قضية دارفور على أجندة الاجتماع، لأنه من المحزن أن يذهب رئيس الوزراء المصرى إلى السودان بعد توقيع الاتفاقيات ويعود نائب الرئيس السودانى ولا يكون هناك تصريح واحد على الأقل يدين ما يحدث هناك. فيجب أن نضع هذا الموضوع على الأجندة أو ننظم شىء على هامش الأجندة يبرز أن المجتمع المدنى على دراية بما يحدث.

أما تقرير الجامعة العربية فلا بد أن يكون أساساً لى عمل عربى، لأن تعويض الضحايا وتحقيق العدالة هو الطريقة الوحيدة التى تضمن ألا يتكرر ما حدث فى العراق، فلولا أحداث حلبجة والأطفال وما قام به الرئيس المخلوع صدام حسين من انتهاكات ما كان العراق محتلاً الآن.. ولا نريد أن يتكرر هذا فى السودان وذلك من منظور إنساني بحت، فأنا أرى أنه من القصور التعامل مع ما يحدث فى دارفور من منظور المصالح الاستراتيجية لمصر فقط، فالأزمة الإنسانية فى السودان أحد أوجه أزمة حقوق الإنسان، أى أحد وجوه انتهاكات القانون الإنسانى الدولى والجرائم الإنسانية التى ارتكبت بالمعنى القانونى.

لابد من إقامة لجنة تقصى حقائق ومصالحة أى محكمة شعبية مثلما حدث فى جنوب أفريقيا. وهنا يمكن القول أن دور الجامعة العربية لا يستدعى تغيير الميثاق، فيمكن أن تقوم الجامعة بهذا الدور فى ظل الميثاق الحالى لأنها إذا لم تقم بهذا الدور وأرى أن الأولى لحفظ ماء وجهنا أن تقوم جامعة الدول العربية بمعاينة المجرمين.

أ. هانى رسلان:

اتفق مع الأستاذ حسام فى أن حقوق الإنسان والقيم الأساسية للمواطنة لا تتجزأ و يجب ان ندافع عنها فى كل مكان ولكن أرى أن هذا العرض مجتزأ ويغيب عنه البعد الاستراتيجى،

وأنه يصب مباشرة فى الأهداف الغربية حول تقسيم السودان وإعادة صياغة وجه السودان كله وتوجهه تحت حجة الانتهاكات الإنسانية التى تبرر التدخل الدولى، وإذا لم يحدث هذا فالبدل هو التفكيك والتقسيم وكونفيدرالية ما بين كتونيات.

يجب أن لا فصل بين البعد الاستراتيجى والبعد الإنسانى، فالبعد الإنسانى لا يمكن الاستغناء عنه ويجب بذل الجهود فيه ولكن من خلال الرؤية الاستراتيجية حتى لا تكون الأهداف فى صالح المخططات التى تراد بنا فأين كانت الأمم المتحدة أثناء ما يحدث فى إسرائيل وفلسطين وفى رفح؟ الأستاذ حسام ينتقد الاهتمام برفح وغض النظر عن الأكراد، فماذا يفعل الأمريكيون فى العراق وفى المعتقلات وفى أبو غريب؟ إن كل الحجج التى تقال الآن عن صدام حسين وخلافه هى كلام إعلام غربي لا علاقة له بالواقع وإنما مصالح. والآخرى يتباكون على ما يحدث فى السودان فبكى دون رؤية استراتيجية لبناء القوة الذاتية لمواجهة المخططات التى تُراد بنا .. هذا لايعنى أننا ضد حقوق الإنسان وضد القيم الأساسية ولكن يجب أن يتم فى هذا الإطار الاستراتيجى وليس خارجه.

د. نادية مصطفى:

هناك مستويين للحديث هما: كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور، وكيف سيتم إدارة الأمر فى دارفور؟

فى تصورى هذين المستويين لا يمكن الفصل بينهما، ومن هنا فإن الإجابة على كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور توضح الإطار الاستراتيجى الكلى الذى على ضوءه يمكن أن نقيم الجزئيات التى تأتى فى الإجابة على كيف تتم إدارة الأزمة، وعلى رأسها ما يسمى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور من جانب الحكومة السودانية. ولهذا أ طرح هذا السؤال: كيف أُعتبر إعلان البشير نزع سلاح "الجن جويد" نجاحاً يجب التركيز عليه؟ ولماذا لم نكن نعطى وزناً لما حدث فى جنوب السودان ودعم جارج من الخارج بطريقة كبيرة جداً تهدد وحدة السودان؟

وفى الأزمت المناظرة السابقة: البوسنة وكوسوفا والشيشان كان هناك هذا السؤال عن العلاقة بين حقوق الإنسان وبين الدولة وحققها فى الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها؟ وكان هذا الأمر مطروحاً بالنسبة للصرى وروسيا والعراق وذلك فى صورة ثنائيه كما لو كانا

الأمريين (حقوق الإنسان وسيادة الدولة) لا يمكن الحفاظ عليهما معاً.

الدولة إذا أرادت الحفاظ على وحدتها وسيادتها تلجأ إلى قمع التمردات وانتهاكات حقوق الإنسان وهذا ما نرفضه مثلما رفضنا ما فعله الصرب مع الكوسوفيين والبوسنيين وما فعله الروس مع الشيشان ولكن سكتنا عما فعله صدام حسين وغيره ولذا فنحن الآن مواجهون بإشكالية خطيرة وهي ازدواجية المعايير لدينا. ونحن نتحدث في هذه الأمور نقول الشيشان لهم الحق في الاستقلال وكذلك كوسوفا والبوسنة ولكن نقول من ناحية أخرى أن جنوب السودان ليس لهم الحق في الاستقلال وهكذا....

إننا أمام معضلة ولذا هل يمكن أن يكون هناك خطاب واحد حول القضايا التي تطرح نفس الاشكاليات وتضع دائماً حق تقرير المصير في مقابل وحدة الدول وسيادتها وتكاملها . أنا أتحدث من ناحية فكرية ومعرفية وليس سياسية فقط لأنها معضلة تواجه المنطقة العربية الآن بقوة شديدة جداً، هل مصيرنا أن نكون جميعاً فيدراليات؟ فالحل الأمريكي للعراق هو فيدرالية.. هل يراد هذا الحل أن يعمم في المنطقة أم ماذا؟ وماهى مبررات هذا الحل ومدوافعه؟ هل الوقائع المحلية أم الخطط الاستراتيجية العالمية والإقليمية أيضاً؟

أ. هبة رؤوف:

ما قاله أ. حسام قادم لا محالة.. نحن فى النهاية ظللنا نفكر ونحن ننظر للخريطة ولا ننظر لباقي الآفاق وهو يقول أنه يجب أن نأخذ هذا الكارت بأيدينا ونقول الحق فى تطبيق العدالة ومحاسبة المسؤولين.

وقدم الحل الجسر بين سيادة مطلقة للدولة ومراعاة معايير حقوق الإنسان الدولية التى تقود الناس للمحاكم والتدخل الدولى أو الحل الإقليمي. هو لم يقل أن نأتى بالخارج لتحكم علينا ولكن تفعيل قوى الجامعة العربية حتى نكتسب هذه المصادقية .

هذا الجسر الإقليمي يعد الملجأ الأخير لنا، فالجامعة تشكل على الصعيد الإقليمي ما تشكله منظمة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي فعلى الرغم من كل عيوبها والهيمنة الأمريكية عليها لا نزال نرفض إلغائها ونطالب ببقائها.

د. عراقى الشربيني:

المشكلة السودانية مشكلة معقدة ومتداخلة وكل ما يحدث الآن ينعكس على مصر، فما هو موقفها وما هى انعكاسات ما يحدث فى السودان على الدور المصرى؟ هل نتحدث كصناع السياسة المصرية وما يجب أن نفعله أم أننا نتحدث بلسان المفكرين

والأكاديميين؟

لغة صانع السياسة هي لغة مهتمة بقضايا عاجلة لا تحتمل التأجيل والملف السوداني متعلق طوال عمره بالمياه وهو ملف أمنى وطالما أنه ملف أمنى فهذا يعنى أن المعلن فيه أقل بكثير جداً من الغير معلن.

لا شك أن مصر لها دور شديد الفعالية فى المنطقة وهذا الدور ينصب على حماية مصالح مصر المائية.

نحن إزاء جانبين، أولهما أن هناك أوضاع متردية فى دارفور وهى أوضاع معقدة وأسبابها عميقة الجذور وهى أسباب تاريخية منذ الاستعمار وأسباب متعلقة بالنواحي الإيكولوجية والتركييب الأمنى للمنطقة وقد تفجرت هذه العوامل التاريخية بسبب عوامل وظروف دولية وداخلية .

ولو أخذنا بالظروف الداخلية والتاريخية نجد أن كل ما يحدث الآن من تطهير عرقى أو صراع أمنى هو أمر منطقى.

أما بالنسبة للجوانب السياسية العاجلة، فهناك تدخلات خارجية وتهديد لوحدة السودان وتهديد حتى للمصالح المصرية، فكيف نوفق بين تدخل الحكومة والتي من حقها أن تتدخل لحماية الوطن وترابه واعتبارات حماية الحرية وحقوق الانسان؟

وإذا قلنا أن الحكومة تسلح "الجن جويد" فمن الذى يسلح الجانب الآخر وهو المتمردين؟ إذن هناك أطراف أخرى لها مصالح متناقضة مع الحكومة السودانية .

هل نحن كمصر مع الحكومة السودانية كموقف أمنى استراتيجى؟ وفى هذه الحالة نحن لا نستطع أن نلوم الحكومة على أنها لا تعلن عن ما يحدث فى دارفور وأنه مهدد للحقوق الإنسانية ولكن ما نلوم عليه الحكومة المصرية أنها لا تستطيع اللعب الجيد بالأوراق حيث كان يمكن أن تلتزم الحياد حقيقياً وليس نظرياً فقط.

هل الحكومة المصرية مخطئة فى موقفها من الحياد التام المعلن (اللامبالاة التامة المعلنه)؟

الحكم صعب لأننا لا نعلم ما يحدث تحت السطح. إن الوضع الآن فى السودان بالغ التعقيد لأننا إزاء موقف فيه تهديد مباشر فكيف نستطيع أن نعالج الأزمة مع المحافظة على الأمن المصرى لاسيما فيما يتعلق بالمياه؟

يُقال إن جارجنج يريد السودان كوحدة واحدة ولكن هناك مشاكل قوية والمشكلة الأساسية هي موقف الشماليين في السودان.. ألا يمكن أن يكون هذا الدافع معمقا للانفصال فبعض سكان شمال السودان يقولون أننا كعرب شماليين مسلمين تعبنا من هذا التمرد السافر وباليات الشمال السوداني انفصل ويحقق الوحدة مع مصر، فيما يقول آخرون أن أي استطلاع وسط الشماليين عن الانفصال عن الجنوب والغرب سيؤكد أن ٩٩ % يؤيدون الانفصال والوحدة مع مصر حقنا لدمائنا.

هذا الكلام يعكس وجهة نظر شمالية، ويرى بعض المثقفين السودانيين أن جارجنج يقوم بلعبة ما وهي أنه يريد أن يستغل الفترة الانتقالية في الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب ثم يستقل بالجنوب وينشئ البنية الأساسية له أما الشماليين فيعترضون على القيام باستفتاء لتقرير المصير في الجنوب وعدم إجراء مثله في الشمال.

إن مصر لها صلة بهذه الأمور، كيف يمكن لمصر أن تضم جزء من السودان في نهاية المطاف؟ تقوم الرؤية المصرية على أن حماية الأمن المائي المصري هي الأساس، والطريق الأساسي لحمايتها هو القوة العسكرية.

ومن ثم فالمفاوضات المصرية مستمرة مع دول حوض النيل وإن كانت المفاوضات غير معلنة، وفي هذه المفاوضات تكون هذه الدول متحفظة وتعلم أنها لو قامت بأى مشاريع تعوق المياه سوف تدمر هذه المشاريع مثل ما حدث من قبل.

أسمير حسنى:

كنت أود أن يطلع الأستاذ حسام على إمكانيات الجامعة العربية أكثر والفجوة القائمة ما بين اتخاذ القرار وتنفيذه .

يتم اتخاذ القرارات بدرجة عالية من الكفاءة وما يحقق احتياجات محددة ولكن التنفيذ لا يتم، لأنه متروك لإرادة كل دولة على حدة دون وجود آلية محددة للتنفيذ أو جزاءات على من لا ينفذ القرارات. وبالتالي تمتلك الدولة العضو (الفيثو) على حركة جامعة الدول العربية وبالتالي فمن الطبيعي أن يلقي طلب السودان عدم نشر أى تقرير عن دارفور موافقة الأمين العام.

بالرغم من أن الصراع يدور بين قبائل عربية وأخرى أفريقية، فلا يمكن القول بأن الصراع عربى أفريقى لأن هناك بعض القبائل العربية رفضت غزو القبائل الأفريقية.

وقد تم تصوير أن هناك إبادة جماعية أو تطهير عرقي عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة والأمريكيين على وجه الخصوص.. ولكنى أستطيع أن أقول أنني كرئيس بعثة للجامعة العربية لم ألمس دلائل على أى إبادة جماعية أو تطهير عرقي. هناك مبادئ وآليات محددة للصراع ولكن التعبيرات السياسية التي استخدمت تفتقر إلى الدقة ولم تبنى على أسس منهجية بمعنى أن نرسل بعثات علمية للتأكد من صحة هذه الجريمة.. نحن كبعثة للجامعة العربية لا يمكن أن نؤكد هذا الكلام لأننا غير مؤهلين للقيام بهذا الدور ولم نمتلك الوسائل أو الكفاءات التي تمكننا من القيام به ولكننا (على الرغم من ذلك) نمتلك مؤشرات في الاتجاه المعاكس.

هناك أضرار بالغة بمصالح مصر كما أن هناك غيابا مصريا في آليات حل الأزمات السودانية، بل على العكس نرى ان مصر قد تكون أحيانا أحد المتهمين مثل ما نراه من اتهام أهل دارفور لصر بتصدير السلاح الذي تم استخدامه في عمليات الإبادة.

ديعراقى الشربيني:

مشكلتنا مع السودان هي أننا نرتبط مع السودان بوضعه الحالي بمصالح هامة جداً تبدأ بالمصالح المائية، أما السودان فمصالحه ليست مع مصر وإنما مع أثيوبيا وتعاونه مع أثيوبيا أفضل له من تعاونه مع مصر.

وبالفعل كانت هناك اتجاه لوضع اتفاقية في عام ١٩٩٨ بين السودان وأثيوبيا لإنشاء ثلاث سدود في أثيوبيا تقوم بمنح كهرباء لأثيوبيا وأرض زراعية خصبة للسودان إلا أن مصر لم توافق على هذه الاتفاقية وسببت في إفشالها لأنها كانت ستتسبب في الإضرار بمصالحها. فالمنطقة ضخمة جداً ما بين النيل الأزرق والنيل الأبيض.

ومصر ليس لديها أى شيء يمكن أن تقدمه للسودان بعكس السودان فلديها مياه يمكن أن تقدمها لنا.. ومن ثم فإن حديثنا عن التكامل وغيره ليس واقعيًا وليس حقيقيًا فإن زراعة أى أرض جديدة في السودان سيأتى على حساب المياه ولن توافق مصر على هذا لأنه يضر بالمصالح المصرية.

ولكن لو أن هناك سودان آخر وهو السودان الشمالى فسوف يكون مضطرا لأن تكون مصالحه مع مصر لأنه سوف يواجه مشاكل كبيرة مع الجنوب فهل نحن نستطيع أن نواجه الدولة الجنوبية بعد امتداد حدودنا لتشمل الجزء الشمالى من السودان؟ وذلك بالرغم من أن

مصالح الجزء الجنوبي لن تكون مع مصر على الإطلاق لأنهم قد حولوا مسارهم إلى مونيثا؟
فى النهاية يمكن القول أن الذى يحكم الموضوع هو القوة المصرية، والذى تتمثل فى أمرين:
- القوة العسكرية

- إسراع مصر فى وضع إطار قانونى ينظم أوضاع المياه بين الجانبين.
توجه إلينا اتهامات الآن بأننا نقوم بكل هذا اعتماداً على الولايات المتحدة وأن مصر
تستند على الولايات المتحدة كى تحافظ على مصالحها. ونحن نقول إن الولايات المتحدة تعمل
هناك وتقوم بالأعباء لخدمة مصالحها الخاصة التى تتناقض مع مصالح مصر فى أغلب
الأحيان.

أما بالنسبة للعلاقة بين العرب والأفارقة فهناك التعليقات التى تذكر أن هناك استحالة
فى التعايش بين الثقافة العربية والأفريقية. وتتمثل الخطورة الكبرى للصراع فى السودان فى
أن حدوث الانفصال هو تكريس هذه الحقيقة ولحق تقرير المصير فى حد ذاته على اعتبار
أن الأفارقة لا يستطيعون التعايش مع العرب باعتبارهم أقلية. وهناك تطور جديد فى القانون
الدولى وهو تطبيق مصطلح حق تقرير المصير على الأقليات أيضاً فممنذ البداية كان هذا
المصطلح مختص بالاستعمار فقط، ولكنه تطور الآن ليشمل الأقليات أيضاً.

وأنا أرى أن مصطلح التعاون العربى- الأفريقى كلمة سياسية خاطئة لأنه يعنى تقسيم
الناس بين العرب والأفارقة بالرغم من أن ثلثى العالم العربى أفارقة.. فما هى المصلحة
السياسية لمن يقولون نحن عرب وأنتم أفارقة مثل نحن عرب وأنتم أوروبيون ولكن أين
المصلحة فى التمييز بين العرب والأفارقة؟

د. نادية مصطفى:

نجد أننا كلما ازدادنا حديثاً وجدنا أن هذا الدارفور ليس إلا جزء من إطار أكبر شديد
الخطورة والتعقيد، وأنها ليست قضية عرقية وإنسانية فقط ولكنها قضية معقدة يتم إدارتها من
جانب كل طرف بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه فى هذه المرحلة الراهنة الخطيرة.

د. إجلال رأفت:

هناك نقطتين جوهريتين لابد من الحديث عنهما، هما:

-من هو المسئول عن المشكلة فى دارفور؟

-الدور المصرى فى السودان بشكل عام.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى: تُطرح العديد من الأسباب المقترحة مثل الصراع على السلطة أو المحور العربي- الإفريقي (العنصرية)، دور جارنج وإسرائيل. وأنا أرى أن هذه العوامل كلها متداخلة ولكنى أعطى أولوية أولى للتهميش الاقتصادي والسياسي بين المركز والأطراف بشكل عام.

كما أن الهيكل الاجتماعي في السودان مسئول بنسبة كبيرة عما يحدث لأنه يعتمد على القبلية والطائفية وهو عنصر الانتماء الأول بالنسبة للسوداني، ثم يأتي بعده الانتماء القومي ولذلك عند أى مشكلة في السودان يدخل الفرد في حماية القبلية أو العرقية وكل منها يتكلم عن السودان من وجهة نظره ومصالحه وهذا هو الاختلاف بين مصر والسودان.

أما العنصر الثالث في الترتيب فهو عنصر الاستعلاء العربي، حيث تشير كل الوقائع والوثائق والمراجع والشخصيات إلى أن هناك استعلاءً عربياً على العنصر الإفريقي. ولذلك يتحمل العنصر العربي الجزء الأكبر في الصراع الموجود بين العرب والأفارقة في السودان. وأرى أن جارنج ليس العامل الأساسي في المشكلة الحالية في دارفور. فجارنج يضغط على الحكومة ولكنه ليس الفاعل الرئيسي في الموضوع، يمكن القول أنه كان فاعلاً عندما تفجرت الأزمة ذاتها في بداية التسعينيات على أيدي يولاد. ولكن الآن قد يكون جارنج مشغولاً أكثر بترتيب جبهته لتولى مسؤولياته في حكومة الجنوب الجديدة.

أما بالنسبة لعنصر إسرائيل، فأظن أنها ليست لها تأثير مباشر فيما يحدث في دارفور ولكنها ستستفيد منه مثلما سيستفيد الغرب. وهي الآن مشغولة بكيفية نقل استثمارات إسرائيلية إلى السودان وبشكل خاص في الزراعة إما عن طريق شركات أمريكية وأجنبية أو للأسف عبر شركات عربية.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية: أنا مؤمنة بأن مصر لم تستطع رسم استراتيجية (بمعنى سياسة عامة طويلة أو قصيرة المدى) جيدة تجاه السودان وأفريقيا بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات العامة المصرية هي التي تتحكم في ملف السودان وهي تنظر للسودان نظرة أمنية تعتمد على الثوابت الموجودة منذ ٥٠ عاماً، والدليل على هذا أنه عندما تتاح لمصر فرصة التدخل تتحالف الحكومة المصرية مع الحكومة السودانية العسكرية برغم كل التجارب السابقة ووقوف القاعدة السودانية بشكل عام ضد هذا الشكل من التدخل مما يضر كثيراً بالمصالح المصرية في السودان.

وعندما تتدخل مصر مع المعارضة السودانية تتدخل مع الحزب الاتحادي الديمقراطي مثلما حدث منذ ٥٠ عاماً وكأنها لم تدرك أن الحزب الاتحادي ليس له أى تأثير على الساحة السودانية الآن، وأن الحزب منقسم على نفسه، فرئيس الحزب مولانا الميرغنى يواجه معارضة جادة حتى من الجزء المتبقى معه ومأخوذ عليه الديكتاتورية الكاملة التى يدير بها الحزب وانحصار إدارته فى أفراد محدودة من المقربين إليه لذلك لم يعد للحزب ثقل سياسى يذكر على الساحة السودانية ومع ذلك أنفقت مصر ملايين الشهر الماضى لتجميع الحزب الاتحادى وانتهى الأمر إلى لاشئ اللاهم إلا ولاية ابنه الأمانة العامة للحزب وأصبح الحال أسوأ مما كان إلى جانب نمو شعور مضاد للحكومة المصرية.

المخابرات المصرية ليس لديها استعداد لسماع أى رأى آخر وقد قمنا بدعوة شخص مسئول عن الملف للمشاركة فى هذه الندوة وعندما أتى حضر معنا نصف ساعة شعرنا من خلالها أنه لايهتم بالموضوع ثم تركنا ورحل. هذا يعطى انطباعاً بأنهم يكتفون بما لديهم ولا يحتاجون لسماع آراء أخرى وطالما أن مصر تنتهج هذا الطريق الأحادى النظرة لن يكون لها سياسة إيجابية فى السودان ولا فى أفريقيا.

فمثلاً فى مسألة التكامل وافقت مصر على الحريات الأربعة وسوف تدخل فى اتفاقيات تكامل مع الحكومة السودانية كما لم تحاول استطلاع أمر القاعدة أو تستمع للقوى السودانية الأخرى التى تمثل ٩٠% من السودانيين ويرفضون التكامل المصرى-السودانى والحريات الأربعة.

فالحصيلة النهائية أن مصر تخطط استراتيجية طويلة المدى مع الحكومة السودانية التى من المتوقع أن تستبدل بعد ٣ سنوات وربما قبل ذلك ويعنى ذلك أن مصر تتعامل مع كيان معرض للانهايار.

التواجد المصرى لازم وضرورى ولكن بألية وشكل مختلف عما هو الآن.

أما بالنسبة لمصلحة السودان وهل هى مع مصر أم مع أثيوبيا، تجدر الإشارة إلى مقولة يتبناها د. حسن الترابى وأتباعه وهى أن مصلحة السودان ستكون إما شرقاً أو غرباً.. لكنها لن تكون شمالاً لأنه سوف يكون تابعاً لمصر ولن تكون جنوباً لأنه مرفوض بسبب القضية العرقية والدينية.

إلا أن الحقيقة أن السودان مثلما يحتاج أثيوبيا هو شديد الاحتياج لمصر فهى بالنسبة له

مخرج على البحر المتوسط وعلى أوروبا. وبالنسبة للزراعة يمكن أن تقدم مصر خدمات كثيرة وليس فقط نقل الفلاحين لأن هذه الملايين الكثيرة تخلق مشاكل كبيرة لا يقبلها السودانيون ولا يجب أن نقبلها نحن أيضاً.

لكن على الأقل يمكن أن تقدم مصر تدريباً للعمال السودانية الزراعية أو أن تقيم مشروعات زراعة مشتركة في الأماكن المروية على المطر وهي كثيرة وخصوصاً في الجنوب، كما يمكن أن تحل لمصر بعض المشاكل مثل زراعة الأرز والقصب والمحاصيل التي تحتاج مياه كثيرة.

أ. هبه رؤوف:

(هناك فتن تدع الحلیم حیران) أنا مختلفة مع د. عراقي في ثقته الزائدة في الاستراتيجية المصرية تجاه القضية السودانية، فنحن وثقنا في النظام المصري في المساحات السيادية المختص بها وأثبت أنه لم يكن يفعل شيئاً ولا يمكن أن نراهن على سياسة لا تقوم على أركان متكاملة، فالسودان ليس فقط ملف أمني.. لقد فوجئت أن نقابة الأطباء لا تعلم أن السودان قد ظهر فيه مرض الإيبولا فالأمر ليس أمني فقط وإنما صحي واجتماعي فضلاً عن عدة أشياء أخرى.

لا يجب أن نتحدث عن حرب المياه ونحن نتحدث عن السودان وإنما عن إسرائيل فإن إسرائيل لا تمزح فمن حقنا أن نعرف الاستراتيجية المصرية في السودان وأنا أقترح أن نقوم بالتخطيط لندوة وتسمى "مستقبل السودان".

أما بالنسبة لموضوع اللاجئين السودانيين في مصر فيبلغ عددهم ٢٠ ألف لاجئ تتولى رعاية أمورهم الكنيسة القبطية الإنجيلية التابعة لبريطانيا في مصر في الزمالك، فلماذا لم نسلمهم أو نوليهم للهلل الأحمر؟ ولكن في النهاية يزداد الناس عنصرية هنا، فقد قال لى القس البريطاني المسئول عنهم في الكنيسة القبطية الإنجيلية أنهم يتعرضون للتحرش من جانب الشرطة المصرية في صور عدة من إيقاف وضرب وإهانة مما يدفعهم دائماً للسير حاملين ورقة من المفوضية الخاصة بالأمم المتحدة تثبت أنهم لاجئين، فنحن بدلاً من أن نكون منهم جماعات تدين بالولاء لمصر في الجنوب، نجعلهم أكثر كرهاً لنا ولهذا فأنا أتشكك في أن العاملين على هذا الموضوع على دراية بما يفعلون.

أما بالنسبة لجرائم الدولة، من حق السودان أن ترفض سيادتها ضد المتمردين ولكن ليس

من حقها أن تغتصب النساء، مثلما أنه من حق الأمن المصرى أن يحمى الوحدة المصرية ولكن ليس من حقه أن يعذب المساجين وهذا الأمر غير مقبول.

فنحن فى حاجة لأن نقدم خطابا والتزاما مركبين، فى الوقت الذى نتحدث فيه عن حماية السودان والوحدة ووجود نظام سودانى قوى ديموقراطى قائم على الفيدرالية، لا بد فى حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أن تقوم الحكومة السودانية بمعاينة مرتكبي تلك الجرائم. عندما يستخدم الغرب أو الولايات المتحدة الطريقة المزدوجة فى المعايير فإنه يستخدمها لصالح المؤسسة أو الأمن القومى أو البلد، ولكننا عندما نستخدم هذه الطريقة فإنها ليست للمصلحة وإنما أيضاً تضربها ولو أنها للمصلحة فإن لها مبررات وهذه هى الكارثة التى نواجهها.

ديجلال رأفت:

نعم يشكل السودانيون المقيمون فى مصر ورقة رابحة فى يد مصر فهم من كل الفئات ومقيمين لمدة تتراوح بين ١٣ : ١٤ عاما ولكننا لم نحسن لم نحسن إستخدامها لصالحنا، فبعد محاولة اغتيال مبارك لقي السودانيون المقيمون فى مصر كثيراً من الإهانات قد تصل إلى حد الحجز فى الأمن عدة أيام.

من ناحية أخرى يلقى السودانيون فى المناطق العشوائية كثيراً من المأسى الصحية وغيرها.

وهناك بعض الجمعيات الطوعية تتعامل مع السودانيين المقيمين مثل جمعية المنتدى الأهلى لمصر والسودان تحت مظلة المركز الوطنى لمساندة المنظمات الأهلية المصرية ومن خلاله قام كثير من السودانيين الجنوبيين بإنشاء جمعيات طوعية صغيرة مصرية سودانية ولكنهم للأسف يتعرضون كثيراً لمسائلة الأمن، ومازال على الرغم من ذلك عددهم يقدر بمئات الألوف حتى بعد رحيل الكثيرين منهم إلى أمريكا وإلى السودان.

ونحن فى حزب الوفد عندما نعقد جلسات وندوات مع السودانيين نفاجاً بالأمن ورجاله داخل القاعات لكى يروا ماذا نعمل ويسمعوا ماذا نقول مما يدفعنى للقول: اتركوا المجتمع المدنى يعمل. فهو الأقرب إلى الشعوب ولديه مداخلة الكثيرة لتوثيق العلاقات بينها. مما يشكل لبنه جيدة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية للدول.

أ. هانى رسلان:

أعتقد أن هذه الندوة لو أقيمت بعد شهرين أو ثلاثة سوف تكون فى غاية الأهمية وستكون

إضافة فارقة لأن الجسم الأساسي لاتفاقيات السلام قد شيد بالفعل، وبدأت ردود الأفعال الأولية الحزبية والسياسية والفكرية والدولية تظهر وسوف يتم البت في مسألة القرارات الدولية آنذاك وهذا سوف يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل السودان.

لقد تحدثت د: إجلال عن أسباب مشكلة دارفور وأنا أتفق معها في رأيها وأيضاً مع حديث د. هبه عن أننا لا نستطيع التصرف بوجهين وكل ما نطالب به الآن هو أن يكون التدخل الإنساني والحفاظ على حقوق الإنسان التي نطالب بها لنا في مصر يجب أن يقر في إطاره الإستراتيجي حتى لا نتحول نحن إلى أداة في غفلة ودون أن نشعر، فعلى سبيل المثال التوجه الإغاثي يجب أن يكون قويا وأن يضع في اعتباره نقطة غاية في الأهمية وهي الإسلام العربي والإسلام الأفريقي الأسود.

وحول مسألة الكونغرس والمستقبل بين علاقة مصر والسودان إذا حدث انفصال في الجنوب، فيمكن القول أن الصورة حتى الآن غائمة وتقديرات بعض المسؤولين في أحاديثهم الخاصة تشير إلى أنه إذا أجرى استفتاء في هذا الوقت ربما يختار الجنوبيون الانفصال لأن هناك شحن معنوي ونفسي هائل ضد الشماليين لدى الجنوب لكن الحركة السياسية في الجنوب يمكن العبث فيها بسهولة لأنها حركة غير متحدة فجون جارنج نفسه من الأسهل له أن يقوم ببناء التحالفات في شمال السودان من أن يقوم بها في الجنوب لأنه هناك مذابح كبيرة ومعارك ضارية والعداوة والانقسامات والضحايا في العراق الجنوبي أكثر بكثير من خسائرهم في القتال ضد الشمال.

أما الحكومة السودانية فلأسباب دقيقة ومصليحية وربما شخصية ترحب وتدعم التعاون مع مصر، وهذا الأمر ليس له أي عمق لأن هناك بعض رؤوس النظام السوداني متهمين من الولايات المتحدة في جرائم إرهاب ونفس التهم تتكرر الآن في دارفور، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تحول الضغوط إلى ضغوط فردية للحصول على مكاسب سياسية من خلال هذا الضغط.

إن التعاون المصري-السوداني يعد الآن مطلباً بغض النظر عما إذا كان أم لم يكن له أي عمق، فالمفترض أن تستغل مصر هذا الظرف التاريخي إذا كان هناك خطة أو استراتيجية واضحة بمنظور جديد.

أما القول بأن مصالح مصر في مياه النيل فقط، فأعتقد أن هذا القول به الكثير من الابتسار

والتسرع لأننا إذا نظرنا إلى الخريطة الاستراتيجية في مصر فقد كان هناك توجه قومي مع مشروع الرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ضُرب وأصبح الحديث عنه مثير للسخرية. أما الفكرة الإسلامية فقد لقيت تعثراً شديداً في الفترة الأخيرة ومصر بقدرتها وأزمتهما الحالية محاصرة أيضاً وليس لديها القدرة على الخروج من هذه الأزمة؛ وأعتقد أن العودة لإطار وادي النيل سوف يكون مناسباً مع الاحتفاظ بالفاعلية للحلقات الأخرى في دائرة الاهتمام، ووادي النيل لا يعني مصر والسودان فقط وإنما يعني حوض وادي النيل أي العشر دول المطلة على النيل.

وتتمتع مصر بمميزات نسبية كبيرة جداً في هذا الإطار بالرغم من ضعفها الاقتصادي والتعليمي والتكنولوجي ومن هذه المميزات الكثافة السكانية، ويجب أن ينظر إلى العلاقة المصرية السودانية في هذا الاتجاه وهذا يهدىء من مخاوف الجنوبيين والأفارقة الآخرين لأنه لا يضع التعاون المصري-السوداني في إطاره العربي فقط وإنما في إطار وادي النيل ومصالح مشتركة قائمة على التوازن والتبادل.

وفي قضية المياه بالتحديد، يمكن القول أن الجزء الشمالي من السودان ليس مفيداً لمصر ومثلما قالت د: إجلال أن ٨٥% من مياه النيل تأتي من أثيوبيا لكن أي زيادة في موارد مصر من المياه ستأتي عبر جنوب السودان لأن هذه المنطقة بها أماكن لإهدار المياه ويمكن إقامة المشاريع ويجب أن يكون هناك علاقة تعاونية.

أما بالنسبة لحديث دكتور عراقي عن القوة العسكرية المصرية فمع احترامي له أنا أرى أن مصر لا تستطيع عمل أي شيء في أي مكان.. فبحيرتا فكتوريا والبرتا تحتويان على ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه لا يدخل منها إلى النيل سوى ٥٠ مليار متر مكعب، ويرجع هذا الفقد في المياه إلى عدة أسباب منها البخر ولا أحد يستطيع عمل شيء في هذا الأمر. أما السبب الثاني فهو سبب مهم وخطير وهو معاملات الانحدار الطبيعية التي تدفع المياه الى المستنقعات وتبطن سير المياه ويجب حل هذه المشكلة لصالح مصر ودول حوض النيل ما عدا السودان لأن جنوب السودان يعتمد أساساً على مياه الأمطار.

إن إعادة صياغة المصالح المصرية- السودانية مسألة محورية وأعتقد أن مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في هذا الإطار باعتبار أنه أحد مراكز العقل السياسي المصري بغض النظر عن قيام الآخرين بالأخذ بمنتجاته

الفكرية من عدمه لأن الأصل فى هذا القيام بالواجب. فنحن ليس لنا أى مخرج ولا أى علاقة مع من حولنا فى شمال أفريقيا أو الهلال الخصيب والمملكة العربية، ليس لنا أى مخرج سوى دول حوض وادى النيل لو حوصرت مصر فى حدودها الجنوبية يكون هذا بمثابة حكم عليها بالفناء.

ولكن كيف يجب أن تدير مصر علاقاتها مع القوى السودانية؟ ومن المستحيل أن تقوم مصر بسلوك معين مع كل طرف فى القوى السياسية السودانية لأنهم لن يتفقوا على رأى أو كلمة واحدة ومن ثم يجب أن يكون لمصر استراتيجية مخططة وواعية ولا تعتمد على حزب ولا شخص وإنما على أسس ومبادئ وإطار عام.. وما يتفق مع هذا الإطار يتم دعمه وما يتنافى معه يتم التخلص منه أو تقليصه.

أما العلاقة التى أسستها مصر مع الجنوبيين الآن، فأعتقد أنها علاقة مفيدة وممكن تفعيلها بالرغم من أن جون جارنج غير مخلص حسب ما يصدر من خطابه وسياساته. إن الجهود التى تبذل الآن فى موضوع السودان أعتقد أنها مفيدة ولكن إذا ظلت على المستوى الفردى فلن تكون مفيدة لذلك يفترض أن يتم تبنيها من خلال سياسة مؤسسة. كما يجب تفعيل الخبرات لدينا فى هذا المجال لاسيما الخبرات الأكاديمية الدراسية النظرية فيجب أن يكون هناك قدرات عملية تبلور الزيارات التى يقوم بها الأكاديميون من أمثال الدكتورة إجلال رأفت وغيرها.

أ. سمير حسنى:

إذا كانت أزمة دارفور تطرح دور عربى ومصر فإن التحدى الكبير المطروح على الساحة العربية والأمن القومى المصرى هو إجراء استفتاء تقرير مصير أو انفصال فى السودان، وهذا يطرح مسئولية عربية ومصرية وإذا لم يتم تدارك هذه المسئوليات والعمل الجاد من أجل أن تكون الوحدة خياراً جذرياً للجنوبيين فهنا سيكون هناك تأثيرات ضارة على المصلحة المصرية أكثر من تلك التى ستضر بالمصلحة العربية. ومن هنا فالنظام العربى وعلى رأسه مصر يجب أن يكون فعالاً فى العمل على أن تكون الوحدة خياراً جذاباً مثلما هى مطالبة الدول العربية أن تلعب دوراً فعالاً على الصعيدين الإنسانى والسياسى خلال الأزمة فى دارفور. وهذا الدور غير متناقض بالمرّة ويجب أن نكون متسقين مع النفس بمعنى أن نقبل خيار الجنوبيين سواء قرروا الاستفتاء من أجل الوحدة أم الانفصال. وبالتالي يكون النفوذ المصرى والعربى فى جنوب السودان هو استثمار للمستقبل على الخيارين وليس

صحيحاً إن إنفاق المال لتنمية جنوب السودان هو هدر للمال بالعكس أنه استثمار أمثل للنظام العربى سواء فى خدمة خيار الوحدة أو فى بناء علاقات جديدة مع الدولة التى قد تنشأ فى جنوب السودان.

لا بد للنظام العربى أن يكون طرفاً فعالاً فى تنفيذ اتفاقيات السلام ليس فقط فى اللجان السياسية التى قد تنشأ بموجب بروتوكول ماشاكوس ولكن أيضاً المشاركة فى القوات التى ترسلها الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاقيات، وبالفعل تم إرسال قوات مصرية وقوات من تونس والمغرب والأردن ويمكن أن تكون هذه القوات العربية عاملاً إيجابياً فى أن يلبي صندوق الاقتراع حاجة النظام العربى فى الاحتفاظ بوحدة السودان وهناك المئات من اللجان التى سوف تنشأ ولا أظن أن الجامعة العربية تستطيع أن تلبى الحضور فى كل هذه اللجان لأن إمكانياتها لن تسمح لها بالمشاركة ولكنى أظن أن لدى مصر الكادر الفنى والعسكري المتخصص الذى يجب عليه أن يشارك فى كل فعاليات وآليات المرحلة الانتقالية

الأمر الثالث يتعلق بالاستثمار والتعليم الجنوبى فى مصر والمنطقة العربية ككل، هناك حوالى ١٧ ألف خريج جامعات مصرية فى جنوب السودان وبالتالي هم يكونون لمصر مشاعر طيبة وأرى أنه يمكن استثمارهم. الأكثر من ذلك أن ثلثى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان خريجو الجامعات المصرية وبالتالي يجب استثمار ذلك فى ربط أو اصر علاقة حقيقية بين قيادات الحركة الشعبية وأرضية الحركة ما بين القوى الحقيقية فى المجتمع المصرى ومنظمات المجتمع المدنى. وهذا ما ينقلنى إلى المسئولية الثالثة والتى أخل بشدة حين أتحدث عنها لأنه من المخجل ألا يكون هناك وجود عربى و مصرى فى الجنوب يقدم العون والخبرة والمساعدة الإنسانية لأبناء الجنوب، وإذا كانت النظم العربية لا تدرك أهمية ذلك فعلى منظمات المجتمع المدنى العربى وقواه أن تجعل الجامعة العربية على استعداد لدعم هذه المنظمات لكي تقوم بدورها فى دارفور أو جنوب السودان. لقد قمنا والدكتورة إجلال رأفت على تقديم الدعم والمساندة لبعض السودانين أمثال النازحين فى الخرطوم وقمنا بتنظيم ندوة جمعت لأول مرة بين المنظمات الأهلية والجنوبية من المناطق التى تسيطر عليها المنظمات الشعبية والحكومة قد وضعوا برنامج نعمل الآن على تنفيذه سواء فى القاهرة أو جنوب السودان.

الأمر الأخير هو أن نعمل جميعاً كنظام عربى على تنمية جنوب السودان، وقد عقدت

الجامعة العربية العديد من المؤتمرات لصناديق التمويل العربية والدول والمنظمات المتخصصة، وقد بلغت قيمة الأموال المستخدمة في جنوب السودان ٢٠٠ مليون دولار في قطاع البنية الأساسية وهناك اعتمادات تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار تنتظر تشكيل حكومة السودان الجديدة للتعاون حولها.

وهناك قصة نجاح حقيقية للجامعة العربية وهي إنها بادرت بتنفيذ مشروعات هناك بالفعل قبل أن يبادر المجتمع الغربى بذلك وأظن أن الاستمرار في هذا الدور سيكون له تأثير إيجابي ليس فقط على صندوق الاقتراع إنما أيضاً على العلاقات المستقبلية بين جنوب السودان والعالم العربى وأيضاً يفتح مجال للاستثمار للمال العربى وليس هدراً للمال.

د. إجلال رأفت:

قامت الجامعة العربية بالفعل بدور فعال جداً بالتعاون مع المجتمع المدنى وقدمت مساعدات كثيرة فى الورشة الخاصة بنا. ولكن رغم ذلك يحدث أحياناً أن المدخل العربى لأفريقيا يودى إلى بعض المشاكل لأن الدول العربية تستخدم أفريقيا كمجال لكى ترحل إليه القضايا الخاصة بها، وبالطبع فإن رد الفعل الأفريقي تجاه هذا المدخل يكون سلبياً، لذلك أتمنى أن يجد العالم العربى مَدْخلاً آخر لأفريقيا يعمل للمصالح المشتركة للطرفين.

وبالنسبة للتساؤل حول كيف يمكن أن تتعامل مصر مع جون جارنج ؟

أود أن أشير فى البداية إلى إيمانى بأن علاقات الدول تبنى على المصالح المشتركة وليس على الحب والإخلاص والأخلاق الحميدة.

وأظن أننا يجب أن نتبع هذا الأسلوب مع جارنج ومن وجهة نظرى أرى جارنج السياسى السودانى الوحيد الذى يمتلك استراتيجية مرسومة منذ ٢٠ عاماً ويعمل لتحقيقها بدأب ودون كلل، لهذا أتمنى أن يأخذ الجانب المصرى فى اعتباره التعامل مع جارنج كسياسى محنك، سيكون له شأنه فى السودان الجديد الذى يتشكل الآن.

د. نادية مصطفى:

نحن فى حاجة إلى منظور جديد لعلاج الأمور وكسر المنظور التقليدى فلا يمكن القول بأن الأمنى ينفصل عن الإنسانى لأن هذا المدخل الحقوقى الإنسانى يأخذه الخارج أساساً للتدخل بكل ثقله ولديه حق لأن هذا الإنسانى الحقوقى ينتهك لدينا فيجب أن نفكر كيف يمكن أن نجد هذا الخطاب المركب الذى يحاول أن يعترف بأهميته وضرورة المدخل الحقوقى

الإنساني ولكن فى نطاق رؤية استراتيجية تحافظ على وحدة الدول وتماسكها.
إن القول بأن الثقافة العربية الإسلامية كمدخل إلى أفريقيا يتولد عنه مشاكل طرح غير دقيق ولا يجب أن نلقى اللوم على الثقافة العربية فى حد ذاتها إنما على آليات توظيفها.
وبالنسبة لدور جارنج فهناك سؤال يطرح نفسه وهو هل كان يستطيع جون جارنج أن يتصرف هكذا إن لم يكن ورائه موارد خارجية ضخمة وإطار إقليمي ودولي مساند له أرى أن مثله مثل إسرائيل له رؤية طويلة المدى ذات أبعاد مختلفة والأهم لديه موارد وإمكانيات تسانده .

فى هذه اللحظة التاريخية مطلوب أن يكون لدينا فى العالم العربي والإسلامي استراتيجية ورؤية، لا بد أن نعرف إلى أي مدى نجح الآخرون، علينا أن نراجع أنفسنا فى ظل الواقع الذي فرض علينا يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو كيفية إدارة هذا الواقع الجديد طالما ليست لدينا القدرة الراهنة على تغيير هذا الواقع بسرعة.

أ.هاني ع:

فيما يتعلق بموضع جون جارنج، أود أن أوضح إنني لم أعن "الإخلاص" بمعناه الأخلاقي، وإنما عنيت أن جارنج لديه أجندة خاصة لا تتفق مع المصالح المصرية. وهو يتعامل مع مصر باعتبارها معبرا لتحقيق هذه الأجندة التي لا تتفق ومصالحنا...، ومن ثم فيجب على مصر أن تنتبه إلى ما يقوله من تصريحات لاسيما تلك التي يلقيها فى القاهرة ، كما يجب التعامل معه بحذر وبحيث تكون المصلحة المصرية العليا فى المقام الأول.
أما فما يخص الأبعاد الخارجية فى مسألة دارفور، فلا بد من الإشارة إلى أن قضية دارفور هى حلقة غير منفصلة من حلقات أخرى مما يحدث الآن فى المنطقة العربية وهناك مؤشرين على ذلك، أولهما أن مؤتمر المانحين الذي عقد لتقديم المساعدات لدارفور (وعلى الرغم من أنه الأعلى صوتا خاصة وأنه يتكون من دول الاتحاد الأوروبي) لم يقدم ما يتجاوز ١٠ ملايين دولار فى حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدا بـ ١٨٠ مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء ان الاهتمام الأمريكي بدارفور هو جزء من السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة وفى السودان ككل كجزء من الشرق الإفريقي، وتعد مصر أيضا هدف أساسي فى ذلك الموضوع.

أما المؤشر الثاني فيتمثل فيما نشر مؤخرا عن مشاورات ليبية-أمريكية بشأن فتح ممرات للإغاثة عبر الحدود الليبية دونما تشاور مع الحكومة السودانية.. وهو ما يأتي متسقا مع السياسة الخارجية الليبية فى المرحلة الحالية التي تقوم على تفعيل الممكن وهو ما تستغله الولايات المتحدة استغلالا جيدا.

ويمكن تدعيم ذلك التحليل بالإشارة إلى موقف تعرض له الدكتور أحمد زويل الذي حضر لقاء مع الرئيس السوداني عمر البشير تناولا خلاله ما يحدث فى السودان حيث اعتبر الرئيس السودانى أن الغرض الرئيسى من تلك الأحداث هو تطويق مصر ومحاصرتها، وربما تجزئتها فى مرحلة لاحقة من خلال تكوين دولة مستقلة فى النوبة تصبح دولة حاضرة!.